تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

تقرير

جبر الضرر باعتباره قوة محفزة للتغيير في حياة الضحايا والناجين: تصورات ومشاركات من المستوى الشعبي

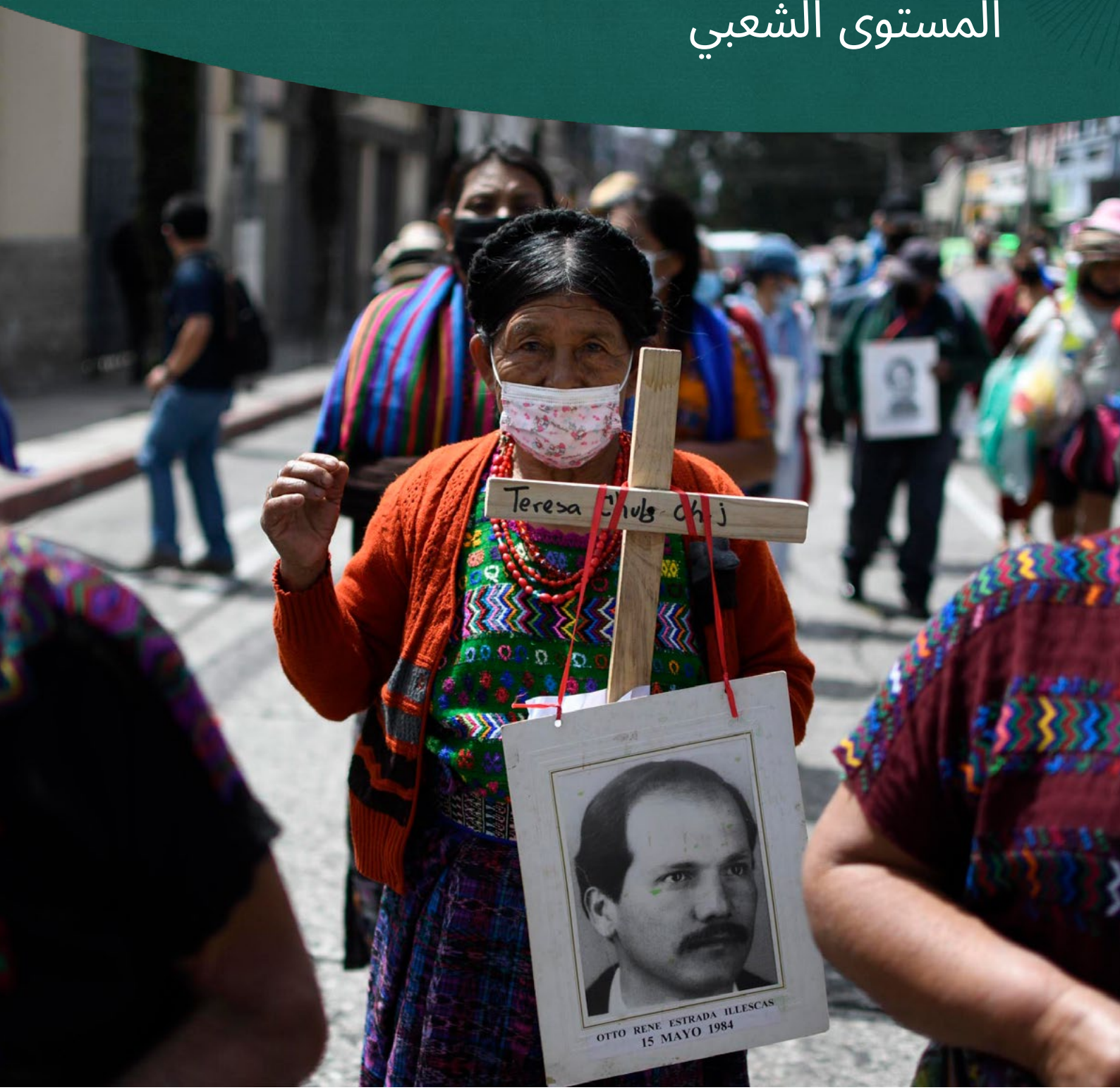

Impunity Watch

إنوفاس
الشبكة الدولية للضحايا
والناجين من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

مصدر الصورة

اليوم الوطني لكرامة الضحايا في غواتيمالا، 2022، غواتيمالا. مصدر الصورة: منظمة إمبيونيتي ووتش ©

معلومات تعريفية

الباحثة

الدكتورة ساني ويبر هي مسؤولة برامج متقدمة في منظمة إمبيونيتي ووتش، وزميلة بحث بجامعة بيرمنغهام. يُعنى بحثها هذا بالكيفية التي تسهم بها آليات العدالة الانتقالية في إحداث تحول في أوجه انعدام المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وغيرها من الأشكال الهيكلية لانعدام المساواة. وتهتم الباحثة بفهم التجارب التي عاشها أولئك الذين تأثروا بالنزاعات ودراسة الكيفية التي يمكن أن تستجيب العدالة الانتقالية من خلالها لاحتياجاتهم على نحو أفضل.

شبكة إنوفاس

"إنوفاس" هي الشبكة الدولية للضحايا والناجين من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وهي شبكة يقودها الضحايا والناجون. أُطلقت شبكة إنوفاس في كانون الأول/ ديسمبر من عام 2021، لتكون بمثابة منصة للضحايا والناجين من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في شتى بقاع العالم بحيث توفر لهم فضاءً فريداً وآمنا وتعاونياً لتبادل التجارب والاستراتيجيات والنُهُج الناجحة، والتعلم من النظراء، وتعزيز إحساس الضحايا والناجين بأنهم ليسوا وحدهم بل هم بالأحرى جزء من مجتمع عالمي يمتلك صوتاً مسموعاً.

www.inovas.ngo
contact@i-novas.org

منظمة إمبيونيتي ووتش

"إمبيونيتي ووتش" هي منظمة غير حكومية لا تبغي الربح تُعنى بمحاربة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصّة في الدول الخارجة من ماض عنيفٍ. تقوم المنظمة بالتحليل والمناصرة وإقامة الشراكات لمساعدة المجتمعات المحلية على المطالبة بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والممارسات الجائرة بشكلٍ عام. تعتمد المنظمة في عملها نهجاً تصاعدياً تشاركياً يراعي السياقات المحلية، وتدعم الضحايا والناجين/الناجيات لممارسة حقوقهم/ن. يشمل عمل المنظمة الأصعدة القانونية والاجتماعية والسياسية. بدأت منظمة "إمبيونيتي ووتش" عملها في 2004 استجابةً للنداءات الموجهة من جماعات حقوق الإنسان الغواتيمالية للحصول على دعم أكبر في نضالها من أجل الانتصاف بعد النزاع المسلح الداخلي الذي شهدته البلاد بين 1960 و1996. وقد تم تسجيل المنظمة كمؤسسة مستقلة في 2008 في هولندا. واليوم، تعمل منظمة "إمبيونيتي ووتش" في العديد من البلدان ولها مكاتب في بوروندي وغواتيمالا وهولندا.

www.impunitywatch.org
info@impunitywatch.org

شكر وتقدير

هذا التقرير هو نتاج لجهود تعاونية قدمها العديد من الأشخاص والمنظمات. وتود إمبيونيتي ووتش أن تشكر بصفة خاصة كلاً من جوليا راوي وسباستيان فيريلست من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمساعدتهما في عملية تقديم هذا التقرير والتحقق منه ضمن منظومة الأمم المتحدة. وتشعر إمبيونيتي ووتش بالامتنان للمشاركة القيِّمة التي أسهم بها أعضاء شبكة إنوفاس والضحايا والناجون الآخرون على مشاركتهم في مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات، كما تشكرهم على أفكارهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بهذا التقرير. يرجى الرجوع إلى المرفق 1 للاطلاع على القائمة الكاملة بأسماء المعنيين بالشكر من أشخاص ومنظمات. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى رانيا أبو زيد على الترجمة الفورية بين العربية والفرنسية إلى الإنجليزية ولبرانيكا كويور على الترجمة الفورية من اللغة النيبالية إلى الإنجليزية خلال نقاشات مجموعات التركيز.

جدول المحتويات

معلومات تعريفية 3

شكر وتقدير 3

ملخص تنفيذي 5

تخليداً لذكرى آن-ماري بوهورو 7

مقدمة 8

أفضل الممارسات من منظور شعبي 10

التركيز التفاضلي أم التركيز التقاطعي 13

العقبات التي تعترض سبيل جبر الضرر 15

الإرادة السياسية 15

استعمال جبر الضرر كأداة وإعادة إيذاء الضحايا 17

مشاركة الضحايا والناجين في جبر الضرر 19

دور المجتمع الدولي 23

توصيات 26

مسرد المراجع 28

المرفق 1: قائمة الجهات التي تمت مقابلتها 30

ملخص تنفيذي

يعتبر جبر الضرر عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أداة مهمة لمساعدة الضحايا والناجين على التغلب على آثار النزاعات والجرائم، واستعادة مكانتهم في المجتمع كمواطنين على قدم المساواة مع غيرهم واسترجاع ثقتهم في الدولة، والاعتراف بالأذى الذي لحق بهم. ورغم بروز بعض الاتجاهات الإيجابية على صعيد جبر الضرر، ما يزال جبر الضرر يُطرح كفكرة متأخرة في كثير من الأوضاع التي تعقب انتهاء النزاعات. ففي العقود الماضية، أخذ صانعو السياسات بإيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة جبر الضرر فيما قام عدد أكبر من الدول بتنفيذ برامج لجبر الضرر. كما أن الأمم المتحدة مهتمة في تعزيز أعمالها المتعلقة بجبر الضرر. غير أن ثمة حاجة لمزيد من المعلومات العملية حول الطريقة الأمثل للقيام بذلك. يضع هذا التقرير الذي تم إعداده بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[1] ومن خلال تعاون وثيق مع شبكة إنوفاس، بين يدي صانعي السياسات الدولية الدروس المستفادة فيما يتعلق بأفضل السبل التي يمكن من خلالها أن يساعد جبر الضرر على إحداث تغيير في أوضاع الضحايا والناجين على المستوى الشعبي. واستناداً إلى ما تمخضت عنه نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات مع ممثلي منظمات الناجين حول العالم، يدعو التقرير **إلى قيام علاقة التزام مباشرة ومستمرة وطويلة الأمد وشراكات متكافئة بين المجتمع الدولي والضحايا والناجين من أجل الضغط على الدول بقوة أكبر في موضوع جبر الضرر. وينبغي أن يكون للاحتياجات والتجارب والتوقعات الشعبية موقع محوري في أية جهود لجبر الضرر.**

تشير ممارسة حقوق الإنسان الدولية إلى وجوب أن يتألف جبر الضرر الشامل من مجموعة من التدابير: إعادة الحق إلى نصابه، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار. في الواقع، يعطي كثير من الحكومات الأولوية للتعويض المالي لكونه التدبير الأسهل تنفيذاً وقابلية للقياس، إلا أن آراء عدد من الناجين الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذه الدراسة التقت على الحاجة إلى عنصر **الشمولية** في جبر الضرر. ومع أن هؤلاء الناجين يقرون بأن لكل تدبير من تدابير جبر الضرر أهميته الخاصة، إلا أنهم يشددون تحديداً على أهمية **الاعتراف** بالجرائم وأشكال الأذى التي عانوا منها بالنتيجة. إن التعويض المالي من دون مثل هذا الاعتراف لا يرقى إلى مستوى الجبر الحقيقي للضرر. أضف إلى ذلك أن الاعتراف يمثل خطوة مهمة باتجاه محاربة الوصم الذي يعاني منه كثير من الناجين. لكن لا يزال هذا الأمر واقعاً بعيد المنال في السياقات التي لا يزال فيها المسؤولون عن الجرائم في السلطة أو من دائرة المقربين منها، أو السياقات التي لم يحدث فيها بعدُ انتقال للسلطة، من قبيل سوريا. ويعد **الدعم النفسي** تدبيراً آخر من تدابير جبر الضرر التي يرى الناجون أن لها أهمية حاسمة في إحداث تحول في أوضاعهم، لكن قلما يجري تطبيقه. وقد نفذت جماعات الناجين في كولومبيا وغواتيمالا أشكالاً من هذا الدعم تعدُّ ملائمة من الناحية الثقافية. ولكن مما يؤسف له أن توفير هذا الشكل من جبر الضرر يتم في الغالب من قبل منظمات مجتمع مدني أو منظمات للناجين وليس من قبل الدولة.

تختلف المعاناة من آثار الجرائم باختلاف فئات الضحايا على نحو يعتمد على خلفياتهم الاقتصادية-الاجتماعية أو الدينية أو الإثنية أو حسب النوع الاجتماعي. لذا فإن الاستجابة لهذه الأوضاع بحد ذاتها يقتضي منا انتهاج **نهج شامل** في جبر الضرر. ويميل معظم الاهتمام الدولي إلى التركيز على العنف الجنسي ضد النساء –رغم أنه يُرتكب أيضاً ضد الرجال. ومن شأن العنف الجنسي أن يتسبب بآثار اجتماعية وجسدية وعاطفية واقتصادية شديدة ومع ذلك تحجم غالبية برامج جبر الضرر إلى حد كبير عن معالجته، كما هو الحال في نيبال وغواتيمالا. غير أن ثمة آثار أخرى ترتبط بالنوع الاجتماعي وتنتج عن النزاعات، وهي تستحق منا الاهتمام أيضاً، ومن ضمنها أوضاع الأرامل والأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي، والأشخاص المهجرين، وأفراد عائلات المختفين قسراً. كذلك تشكل **مشاركة المرأة** عنصراً مهماً في عمليات جبر الضرر، ومثلها في الأهمية أيضاً مشاركة أفراد من **جماعات الأقليات الإثنية أو الدينية** ومعرفة احتياجاتهم المحددة من جبر الضرر. وثمة دور أيضاً **للعمر** كعامل في اختلاف الاحتياجات من جبر الضرر، ذلك أن أكثر ما يُعنى به الناجون المتقدمون في السن هو احتياجات الأمن الاجتماعي والاقتصادي من قبيل السكن والرعاية الصحية أكثر من أي شيء آخر، بينما يركز الشباب منهم بدرجة أكبر على الاحتمالات المتعلقة بتنمية مستقبلهم. ويعدُّ الاتصال والتواصل المستمر بشأن نطاق جبر الضرر وتوقيته جانباً أساسياً لتلافي الشعور بخيبة الأمل والإحباط وهو شعور شائع جداً تتسبب به عمليات جبر الضرر.

1 لقد تم إعداد هذه الورقة كي تتم الاستعانة بها في عملية النظر في مذكرة توجيهية معدلة للأمين العام حول نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية وذلك من ضمن جهد أوسع نطاقاً. وتعبِّر هذه الورقة –على أية حال- عن آراء مؤلفها ولا تعكس بالضرورة رؤى الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من أجهزتها التابعة، ولا عن رؤى المانحين الماليين لهذا الجهد. وينبغي ألا يُنظر إليها على أنها من وثائق الأمم المتحدة أو سجلاً رسمياً من سجلاتها. وقد حصل هذا الجهد الدعم المالي من وزارة الشؤون الخارجية السويسرية وجهات أخرى غيرها.

وللأسف، تتردد الدول في أغلب الأحيان –كما يبين هذا التقرير- في توفير جبر الضرر الشامل رغم أنه ينطوي على إمكانية أكبر لإحداث تحول في حياة الناجين. ويتبدى **غياب الإرادة السياسية** هنا بأشكال عديدة ومختلفة، مثل: اقتصار جبر الضرر على التعويض الاقتصادي أو على فئة معينة من الأفراد والجرائم، أو إتاحة فترة قصيرة للغاية للتسجيل. وفي حالات أخرى، يعمل جبر الضرر الجماعي على تخفيف القدرة الترميمية أو العلاجية للتدابير من خلال عودته بالفائدة على جماعات محلية أو على المجتمعات ككل بدلاً من إفادة الضحايا، أو يتم استخدام جبر الضرر لخدمة أغراض سياسية معينة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى خلق شعور لدى الناجين بأنه يتم استغلالهم كوسيلة أو يجري إيذاؤهم من جديد. لذلك، وإذا ما كنا نريد توفير جبر ضرر حقيقي ينطوي على إمكانات كفيلة بإحداث فرق على أرض الواقع، فلا بد لنا من **إشراك الناجين** في برامج تصميم جبر الضرر وتنفيذها وتقييمها. ومع ذلك، وعلى الرغم من تنفيذ عمليات استشارية في بعض البلدان، كتونس وغواتيمالا، إلا أنه لا يجري في الواقع إشراك الضحايا والناجين بشكل فعال، إلا ما ندر، في عمليات صنع القرارات المتعلقة بجبر الضرر. ونتيجة لذلك، قام الضحايا والناجون **بتنظيم أنفسهم بهدف التعبئة والمطالبة بجبر الضرر** من خلال الخروج في مظاهرات ووضع استراتيجيات إعلامية ورفع دعاوى قضائية دولية وحتى عن طريق الإضراب عن الطعام. وتظهر المعركة الشاقة من أجل جبر الضرر في معظم السياقات أهمية التنظيم الجيد للضحايا من كل المناطق ومن كل الأجيال وضرورة وجود أهداف مشتركة والتزام طويل الأمد في خوض هذه المعركة. وبهذه الطريقة فإن تنظيم الضحايا وبناء التحالفات فيما بينهم هو بمثابة **دافع من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل**. وبالتالي يصبح ذلك مجالاً مهماً من مجالات الدعم الدولي.

وفي ظل غياب عمليات تقودها الدول لجبر الضرر، لجأ كثير من منظمات الناجين أو منظمات الضحايا إلى تنفيذ **أشكال جبر الضرر الخاصة بها**، وتشتمل هذه على جماعات دعم النظراء، ومبادرات تخليد الذكرى المحلية، والنصب التذكارية. وقامت بعض منظمات الضحايا بتوسيع حدود مسؤوليتها لتشمل تسوية النزاعات المحلية أو حتى تنمية المجتمع المحلي. وقد أضحت منظمات الضحايا، في مثل هذه الحالات، نقاطاً مرجعية حقيقية في مجتمعاتها. ولكن العديد من المنظمات يصور لنا حجم التحدي الذي ينطوي عليه هذا الأمر وخصوصاً عند انخفاض التمويل الدولي بعد مضي وقت على توقيع اتفاقيات سلام. ويشعر الكثير من قيادات الضحايا بالالتزام الأدبي تجاه أعضاء الجماعة ويكافحون في الوقت ذاته من أجل الإبقاء على الحافز عند هؤلاء الأعضاء من أجل الاستمرار في الدفع باتجاه جبر الضرر.

يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على مجالات العمل الفعلية بالنسبة للمجتمع الدولي. ينبغي أن يكون **الدعم المالي والسياسي طويل الأمد** لجماعات الضحايا في صميم أي عملية دعم، إذ أن من طبيعة عمليات جبر الأضرار وغيرها من آليات العدالة الانتقالية أن تستغرق سنوات عديدة، إن لم نقل عقوداً، قبل أن تكتمل. ويكتسب دعم الناجين أيضاً بطرق أخرى أهمية قصوى، ومن هذه الطرق على سبيل المثال توفير المعلومات حول الإجراءات والقوانين المتعلقة بجبر الضرر، وإنشاء منصات للضحايا تتيح لهم بناء التحالفات، والضغط على الحكومات من أجل جبر ضرر الضحايا، ومراقبة مدى الالتزام بتعهدات جبر الضرر. ويتطلب ذلك استقاء المعلومات مباشرة من مصدرها الأصلي فيما يتعلق بتجارب الضحايا والناجين واحتياجاتهم التي يتم تحديدها بناء على **الاتصال المباشر والمستدام** مع حركاتهم. وبهذه الطريقة، يصبح المجتمع الدولي حليفاً أكثر فاعلية للضحايا والناجين في نضالهم من أجل جبر الضرر وإحداث التحوّل.

تخليداً لذكرى آن-ماري بوهورو

عضوة شبكة إنوفاس التي تحظى بحب واحترام الأعضاء والمناصِرة التي عملت بلا كلل من أجل حقوق الناجين من العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

آن-ماري بوهورو هي ناشطة من محافظة كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ المنطقة التي شهدت بعضاً من أسوأ الفظائع التي ارتكبت ضد البنات والنساء في هذا البلد. وأحست آن-ماري، التي كانت هي نفسها ضحية للعنف الجنسي، بحافز يدفعها إلى العمل من أجل الضحايا الآخرين والناجيات من أمثالها ومحاربة الإفلات من العقاب الذي رأته بأم عينها: "لم يستنكر أحدٌ تلك الانتهاكات بسبب الخوف الذي كان سائداً آنذاك. وكنت لا أزال أشعر بالغضب بسبب العنف الذي عانيت منه بنفسي. وقد أردت محاربة [العنف الجنسي]، ولكني كنت أيضاً أريد إسماع أصوات الضحايا الآخرين على المستوى المحلي".

في عام 2010، أسست آن-ماري ونساء أخريات مبادرة الأشخاص والنساء المستضعفين الساعين لتحقيق تنمية متكاملة (IPVFAD) لتقديم الدعم للضحايا والناجين من العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت آن-ماري تريد المشاركة في حماية نساء منطقتها اللاتي كنَّ يواجهن أشكالاً متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان –ليس أقلها الخطر الدائم للعنف الجنسي- الأمر الذي أدى إلى انخراطها في أعمال كانت الغاية منها منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجماعي والوقاية منهما. وقد عملت آن-ماري بلا كلل ضد "الأشكال المتعددة للعنف الذي تواجهه النساء والبنات شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغيره من الجرائم التي يتم ارتكابها دون أي وازع من ضمير".

آن-ماري بوهورو، 2021، مينوفا، جمهورية الكونغو الديمقراطية

يدوم تأثير هذه الجرائم لمدة طويلة بعد ارتكابها. وكانت آن-ماري مدفوعة بحقيقة أن "الجناة يتحركون بحرية بينما يشعر الناجون بالخوف من الإبلاغ عن الحالات لأنهم عندما يقومون بتسجيل الشكوى سيتم تعقبهم وجعلهم عرضة للخطر من قبل الجناة أنفسهم". لقد حاربت آن-ماري من أجل تحقيق العدالة لهذه الحالات وقالت: "إننا عندما نناضل نحن بصفتنا ضحايا وناجين ونقود النضال، فإن ذلك النضال يمثل نوعاً من أنواع إعادة التأهيل النفسي لنا. ثمة نوع ما من تنفيس الضغط الداخلي؛ فعندما نتولى قيادة هذه النضال فإننا نساعد أنفسنا على الشفاء". وقد لعبت آن-ماري دوراً محورياً في تأسيس شبكة إنوفاس وتوسيعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبار ذلك خطوة نحو إسماع صوت الناجين في العالم كله، وحشد التأييد من أجل إعمال العدالة على المستوى الدولي.

توفيت آن-ماري بوهورو على نحو مأساوي في 28 من شهر كانون الثاني/ يناير 2022، حيث قُتلت بوحشية على يد زوجها في منزلهما الكائن في بلدة مينوفا الحدودية الواقعة بين محافظتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويعدُّ موتها بهذا الشكل المؤلم إثباتاً على استمرار ممارسة العنف القائم على النوع الاجماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكانت آن-ماري التي توفيت عن 43 عاماً أماً لخمسة أطفال، وسوف يفتقدها الكثيرون بشدة بمن فيهم عائلتها والمجتمعات المحلية التي عملت معها وشبكة إنوفاس ومنظمة إمبيونيتي ووتش. ويمثل رحيلها خسارة كبيرة للضحايا والناجين على المستويين الإقليمي والدولي. إننا ندين ونستنكر بشدة هذه الجريمة ونطالب بإجراء تحقيق عاجل ونزيه فيها.

مقدمة

تترك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان آثاراً جسدية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية مدمرة على الأشخاص والجماعات والمجتمعات. وقد أوليت الأولوية في الممارسة الدولية للعمل على تحقيق العدالة من أجل مواجهة الجريمة، ومن ثم استُكملت لاحقاً بالاهتمام بالسعي إلى الكشف عن الحقيقة. وفي البداية، كان الاهتمام بمعاناة الأشخاص المباشرة أو غير المباشرة من هذه الجرائم ومسألة تعافيهم من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية والناحية العاطفية أقل مما هو عليه الآن. ويعتبر جبر الضرر عنصراً حاسماً على هذا الصعيد، كما أنه يعدُّ الآلية التي تأتي في أعلى ترتيب الأولويات بالنسبة لكثير من الضحايا والناجين[2]، والسبب في ذلك هو أنهم كثيراً ما يجدون أنفسهم في أوضاع من الفقر والتهميش يعزز من وطأتها في الغالب العنف الذي عانوا منه. وهذا هو السبب الذي جعل النقاشات المتعلقة بجبر الضرر تستقطب مزيداً من الاهتمام الدولي في الآونة الأخيرة بما في ذلك اهتمام الأمم المتحدة.[3]

لقد كفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جبر الضرر؛ إذ تدعو المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على سبيل المثال، إلى الانتصاف الفعال فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.[4] كما تم تضمين هذا الحق في القوانين غير الملزمة في وقت مبكر كما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما 'المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني' لعام 2005 والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة،[5] فقد اجتمعت فيها الأعراف والمعايير الدولية. ويشتمل جبر الضرر، بحسب 'المبادئ الأساسية' على تدابير إعادة الحق إلى نصابه، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار. إن هذه المجموعة من التدابير هي ما نطلق عليه في هذا التقرير اسم 'جبر الضرر الشامل'. وينبغي لهذه التدابير أن تجمع بين التدابير المادية والمالية والرمزية بالإضافة إلى التدابير الفردية والجماعية. وفضلاً عن التخفيف من آثار الضرر الحاصل، فإن المقصود من جبر الضرر أيضاً هو استعادة الضحايا للثقة في الدولة، وإدماجهم في المجتمع باعتبارهم مواطنين متساويين مع غيرهم من أبناء المجتمع.[6] ويمكن أن ينطوي جبر الضرر على مغزى حقيقي بالنسبة للضحايا والناجين من خلال تحسينه لموقفهم الاجتماعي-الاقتصادي ورفاههم النفسي وكذلك عن طريق إسهامه في إحداث تحول في العلاقات الاجتماعية في البلدان في معرض سيرها على طريق التحول الديمقراطي أو خروجها من النزاع المسلح.

ويمكن أن يتأتى جبر الضرر عن أمر صادر عن عمليات قضائية، ولكن منذ بداية الألفية الحالية تم توفير جبر الضرر على نحو مطرد من خلال برامج إدارية. وهذه البرامج هي محط تركيز هذا التقرير لأنها برامج قادرة على الوصول إلى مجموعة أكبر بكثير من الضحايا والناجين، وليست فقط معنية بالانتصاف لأولئك المنخرطين في العمليات القضائية بصفتهم ضحايا مباشرين. ولكن بالمقابل، تجلب هذه البرامج معها تحدياتها الخاصة بها، بما في ذلك صعوبة توفير جبر الضرر الشامل لأعداد كبيرة من الضحايا والناجين، وخصوصاً في حالات انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع وطويل الأمد في بلدان يكافح اقتصادها من أجل التعافي من تبعات النزاع المسلح. وهذا هو السبب الذي يجعل جبر الضرر مصدر خيبة أمل للضحايا في أغلب الأحيان لأن ما تعدهم به الدول يكون دون ما جاء في 'المبادئ الأساسية'، أو لإخفاق الدول في تقديم جبر الضرر الموعود من جراء وجود قيود سياسية أو اقتصادية أو لوجيستية.[7] ومن شأن ذلك أن يدفع الضحايا إلى الإحساس بأنهم خُدعوا وإلى فقدانهم الثقة في الحكومة. بل إن جبر الضرر قد يشكل، في الحالات القصوى، شكلاً جديداً من أشكال إيذاء الضحايا والناجين.[8]

2 نحن نقر بالانتقادات الموجهة لعبارة "ضحية" (وربما الفهم السلبي لها). غير أننا وإدراكاً منا لحقيقة أن كثيراً من الأشخاص يفضلون الإشارة إلى أنفسهم بصفتهم ضحايا فيما يفضل آخرون عبارة "ناجون"، فإننا نستخدم كلتا العبارتين.

3 Simon Robins, "An Empirical Approach to Post-Conflict Legitimacy: Victims' Needs and the Everyday," *Journal of Intervention and Statebuilding* 7, no. 1 (2013): 45–64; Simeon Gready, "The Case for Transformative Reparations: In Pursuit of Structural Socio-Economic Reform in Post-Conflict Societies," *Journal of Intervention and Statebuilding* 16, no. 2 (2022): 182–201.

4 يوضح التعليق العام رقم 31 للجنة حقوق الإنسان أن الفقرة 3 من المادة 2 تتعلق في واقع الأمر بجبر الضرر.

5 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر. قرار الجمعية العامة رقم 147/60 بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2005"، 2005.

6 Pablo De Greiff, "Articulating the Links Between *Transitional Justice and Development: Justice and Social Integration," in Transitional Justice and Development. Making Connections*, ed. Pablo De Greiff and Roger Duthie (New York: Social Science Research Council, 2009), 28–75.

7 Lisa J. Laplante, "Just Repair," *Cornell International Law Journal* 48, no. 3 (2015): 513.

8 Mijke De Waardt, "Are Peruvian Victims Being Mocked?: Politicization of Victimhood and Victims' Motivations for Reparations.," Human Rights Quarterly 35, no. 4 (2013): 830–49; Sanne Weber, "Trapped between Promise and Reality in Colombia's Victims' Law: Reflections on Reparations, Development and Social Justice," *Bulletin of Latin American Research* 39, no. 1 (2020): 5–21.

وللحيلولة دون حدوث خيبة الأمل هذه وضمان أن يكون جبر الضرر ذا مغزى بالنسبة للضحايا والناجين وللمجتمع ككل، فمن الأهمية بمكان أن يُصمم جبر الضرر على أساس يقوم على الاحتياجات والتجارب والتوقعات الخاصة بالأشخاص الأكثر تأثراً بانتهاكات حقوق الإنسان. بيد أن توفير جبر الضرر الشامل على نحو كامل ليس بالأمر السهل دائماً سيما وأن تنفيذ جبر الضرر لعدد كبير من الضحايا يتطلب عملية طويلة الأمد. وكي تتلافى الدولة التوقعات غير الواقعية، يجب عليها أن تبيِّن للناس بكل وضوح نطاق جبر الضرر وإطاره الزمني والحدود التي تقيده. إلى ذلك، يلقي تقرير السياسات هذا الضوء على تجارب الضحايا والناجين على صعيد جبر الضرر وتجربة مجتمعاتهم المحلية من المستوى الشعبي مع وصف أنواع الاستراتيجيات التي نجحت وسبب نجاحها، وما هي أهم العقبات التي تعترض سبيل نجاحها. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً للدور الحالي للمجتمع الدولي في عمليات جبر الضرر وكذلك وبشكل خاص الدور المحتمل أن يلعبه على هذا الصعيد.

يعرض التقرير رؤى الضحايا والناجين من مختلف أنحاء العالم وهي رؤى تم استقاؤها من خلال ثلاث مجموعات تركيز إقليمية انعقدت جميعها في أيلول/ سبتمبر 2021 إلكترونياً عبر الإنترنت بسبب جائحة كوفيد-19. وبالمجمل، شارك في هذه النقاشات 23 شخصاً موزعين إلى 12 امرأة و11 رجلاً يمثلون تجارب معاشة من قارات أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وكولومبيا وغواتيمالا) وآسيا (نيبال ولبنان وسوريا) وأفريقيا (جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب وتونس). وينتمي عدد من هؤلاء المشاركين للشبكة الدولية للضحايا 'إنوفاس' التي أُنشأت بهدف زيادة مشاركة الضحايا في عمليات صنع القرارات الدولية التي تؤثر عليهم ولتمكين الضحايا والناجين في العملية. وقد تمت صياغة هذا التقرير من خلال تعاون وثيق بين شبكة إنوفاس ومنظمة إمبيونيتي ووتش. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بأسماء كافة منظمات الضحايا والناجين التي شاركت في هذا البحث في نهاية التقرير.

في البداية يشرح هذا التقرير عدداً من الممارسات المتعلقة بجبر الضرر من منظور شعبي، ثم يتحول إلى وصف نقاط الضعف والعقبات التي تعترض سبيل جبر الضرر. بعد ذلك يركز التقرير اهتمامه بشكل محدد على دور الضحايا والناجين في تصميم عمليات جبر الضرر وتنفيذها سواء من حيث المشاركة الرسمية أو من حيث استراتيجيات الضحايا الخاصة للتعبئة من أجل جبر الضرر أو تنفيذ مبادراتهم الخاصة بجبر الضرر. ويخلص التقرير في النهاية إلى وصف الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي لضمان توفير إجراءات جبر ضرر حقيقية وذات معنى للضحايا والناجين، ويقدم التقرير في الختام مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات.

أفضل الممارسات من منظور شعبي

يتضح تماماً من هذا البحث أن الناجين يفضلون جبر الضرر الشامل على غيره، إذ يؤكد هؤلاء على الحاجة إلى الدمج بين أشكال مختلفة من جبر الضرر بما في ذلك الدعم المالي، ولكن دون الاقتصار عليه. كما يؤكد الناجون على أهمية الدعم النفسي، وجبر الضرر المادي المتمثل في توفير إسكان ودعم مستوى الرفاه والتدريب على المهارات، وخدمات إعادة التأهيل التي تتخذ شكل الرعاية الصحية ودعم التعليم لهم ولأطفالهم. وفيما يتعلق بالدعم المالي، يبدو أن معظم الناجين يفضلون أن تصرف لهم معاشات دورية ضمن ترتيب الطويل الأمد على الحصول على مبالغ إجمالية مقطوعة لأن المعاشات التقاعدية توفر قدراً أكبر من الأمان المالي على المدى البعيد. ففي الأرجنتين، مثلاً، يتلقى المعتقلون السابقون راتباً مساوياً لراتب قاضٍ حيث لا تكمن أهمية هذا الراتب في الناحية المالية فقط بالنسبة للناجين بل في ما يمنحهم إياه من إحساس بالكرامة أيضاً.[9] وكذلك الحال في تونس حيث تم التأكيد على أن أهمية التعويض وجبر الضرر المادي لا تكمن في المبلغ الممنوح بحد ذاته، بل في الاعتراف بالأذى الذي تم إيقاعه بالضحايا، ولأن التعويض وجبر الضرر المادي يساعد الضحايا على عيش حياة كريمة. ويعدُّ ذلك أمراً أساسياً في ظل غياب الخدمات الاجتماعية الأساسية كدعم الصحة والتعليم. وتتبدى أهمية الكرامة من اسم برنامج جبر الضرر التونسي المقترح، وهو "صندوق الكرامة".[10]

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها جبر الضرر الشامل إلا أنه يقتصر في معظم السياقات على التعويضات فقط. وينطوي ذلك على إشكالية لأن التعويض يفقد جزءاً من مكنونه العلاجي أو الإصلاحي إن لم يرافقه شكل رمزي أو مادي من جبر الضرر. ففي غواتيمالا، مثلاً، أطلقت حركة الضحايا حملة من أجل تضمين شيكات التعويض شرحاً يبين سبب منح تلك التعويضات، أي نوع الضرر الذي تم إلحاقه بالضحية. وكذلك الحال في نيبال التي لم يتم فيها ربط التعويضات بالاعتراف بما وقع من جرائم وأذى، حيث يظهر ذلك من الاسم الذي أُطلق على برنامج التعويضات وهو: الإغاثة المؤقتة وليس جبر الضرر.[11] والعكس أيضاً صحيح، فلا يتمتع الاعتراف وجبر الضرر الرمزي بالخاصية العلاجية في غياب التعويض المالي أو جبر الضرر المادي. وقد قاوم الناجون في كولومبيا محاولة وحدة مساعدة الضحايا لقصر عملية جبر الضرر على بناء نصب تذكاري وطالبوا بأن يصاحب بناء النصب جبر للضرر الاقتصادي والنفسي.[12] لذا فإنه من الضروري تبني استراتيجية أكثر شمولية تضفي على جبر الضرر جوهراً بالنسبة للناجين.

يعتبر الاعتراف الصريح بالأذى الذي أُلحق بالضحايا والناجين وبكرامتهم أولوية رئيسية للكثير من المنظمات التي شاركت في إعداد هذا البحث وخصوصاً أن الضحايا والناجين في كثير من السياقات، كسوريا وتونس، يتعرضون للوصم.[13] وقد علّق مشارك من تونس على ذلك بقوله: "إن لم يكن هناك اعتراف فكيف سيكون هناك جبر للضرر؟"[14] لذلك ينبغي أن يكون الاعتراف أساساً لكافة عمليات جبر الضرر؛ فهو يساعد في التغلب على الوصم من خلال إظهاره بأن اللائمة لا تقع على الضحايا والناجين وبالتالي فإنه يسترد لهم سمعتهم. ومن شأن ذلك أن يساعد الناجين في استعادة احترام الذات والتحدث علانية عن تجاربهم. ويمكن للاعتراف أن يتضمن إقامة نصب تذكارية وتخليد الذكرى. كما أن ربط الاعتراف بالكشف عن الحقيقة هو أمر شديد الأهمية.

إن جبر الضرر النفسي هو من أقل تدابير جبر الأضرار تنفيذاً رغم الأهمية الكبرى التي يوليه إياها الناجون. وقد أكد بعض المشاركين في الدارسة بأن كثيراً من الناجين يعانون من مستوى عالٍ من الشعور بالصدمة تُضاعف من شدته في أحيان متكررة المشكلات السائدة في وقتنا الحاضر كالعنف والفقر. وإن لم تتم معالجة احتياجات الصحة العقلية فإنها قد تتسبب في نهاية المطاف بمشكلات عضوية والعكس بالعكس. لذا يمكننا النظر إلى المتابعة النفسية للناجين والضحايا كشرط مسبق كي يتمكن هؤلاء من التحدث عما مروا به من تجارب، وينبغي علينا اعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر جبر الضرر مثلها مثل الاعتراف. وينبغي أن يُقدَم هذا الدعم على نحو مثالي من قبل موظفي الصحة العقلية المحليين نظراً لإلمامهم بالثقافة المعنية

9 مجموعات التركيز مع منظمات للناجين من أمريكا اللاتينية، 13 سبتمبر/ أيلول 2021.

10 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022.

11 مقابلات مع جمعية الناجين أسوكانيل من منطقة تشيمالتينانغو بغواتيمالا، 6 كانون الثاني/يناير 2022 ومع محامي معني بحقوق الإنسان في نيبال، 30 كانون الثاني/ يناير 2022؛ International Center for Transitional Justice, "'To Walk Freely with a Wide Heart': A Study of the Needs and Aspirations for Reparative Justice of Victims of Conflict- Related Abuses in Nepal" (New York: International Center for Transitional Justice, 2014).

12 مقابلة مع المجلس المجتمعي لحوض نهر كاوكا وأحواض تيتا مازاموريرو الصغيرة في كولومبيا، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

13 مجموعات التركيز مع منظمات للناجين من أفريقيا وآسيا، 14 و15 سبتمبر/ أيلول 2021.

14 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022.

مصدر الصورة: بول واغنر/ الحملة السورية ©

واللغة وتاريخ الصراع، إضافة إلى إلمامهم بجوانب الفهم الثقافية المتعلقة بالصدمة. وقد بوشر في كل من غواتيمالا وكولومبيا، مثلاً، بعمليات التعافي هذه والتي يمكن أن تتكون من خليط من الأساليب النفسية وممارسات الشفاء المستندة إلى علوم الكونيات المحلية أو الأفرو-كولومبية، بما في ذلك الشعائر والطقوس والممارسات الروحانية.[15] غير أن الذي يتولى تنفيذ مثل هذه العمليات في المعظم هو منظمات الضحايا نفسها وليس الدول. ومن العقبات الأخرى التي تبرز في هذا المضمار هي نظرة كثير من السياقات لمشكلات الصحة العقلية باعتبارها من المحظورات (أو التابوهات). لذا فإن التغلب على مثل هذه المحظورات والتعامل مع الصحة العقلية بنفس القدر من الأهمية الذي تُعامل به الصحة البدنية هو أمر أساسي. ويعتبر هذا من المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم فيها مع حرصه على أن يكون منفتحاً على المفاهيم والاستجابات غير الغربية تجاه الصدمة.

وشدد المشاركون على وجوب أن يتم تنفيذ جبر الضرر بمعية آليات أخرى للعدالة الانتقالية. ويتجلى ذلك في الحالة المغربية، حيث تعرضت الجولة الأولى من جبر الضرر التي نُفذت أواخر التسعينيات إلى انتقادات شديدة لأنه لم يصاحبها إجراءات للكشف عن الحقيقة. إلا أن الجولة اللاحقة التي أعقبت صدور تقرير لجنة الإنصاف والمصالحة لاقت ترحيباً أكبر بكثير لما شهدته هذه الجولة من مشاورات ولاشتمال جبر الضرر على تدابير ذات طابع جماعي من قبيل تحويل مراكز الاعتقال السابقة إلى مراكز للتنمية المجتمعية.[16] ويمكننا رؤية نسق مماثل في الأرجنتين التي أصبح جبر الضرر فيها أقل إثارة للجدل بل صار يُنظر إليه بدرجة أقل كبديل عن العدالة بعد بدء المحاكمات.[17] في الحقيقة، يصف الناجون تلك العدالة، كالدعاوى القضائية المقامة في الأرجنتين وغواتيمالا، مثلاً، أو الكشف عن الحقيقة وعن أماكن جثامين المختفين قسراً، بأنها تنطوي على إمكانية علاجية هائلة. وفي بعض الحالات تعتبر مثل هذه العمليات، التي تتداخل على نحو معقد مع الاعتراف بالجرائم والأذى الذي تم إيقاعه بالضحايا، أكثر أهمية من جبر الضرر المالي.

15 M. Brinton Lykes, Alison Crosby, and Sara Beatriz Alvarez, "Redressing Injustice, Reframing Resilience: Mayan Women's Persistence and Protagonism as Resistance," in *Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice: How Societies Recover after Collective Violence*, ed. Janine Natalya Clark and Michael Ungar (Cambridge: Cambridge University Press, 2021), 210–33.

16 Laplante, "Just Repair."; Susan Slyomovics, "Fatna El Bouih and the Work of Memory, Gender, and Reparation in Morocco," *Journal of Middle East Women's Studies* 8, no. 1 (2012): 37–62; Julie Guillerot, "Reflections on the Collective Dimension of Reparations: Where We Are ? Where To Go ?" (Belfast: Queen's University Belfast, 2022).

17 Nora Sveaass and Anne Margrethe Sønneland, "Dealing With the Past: Survivors' Perspectives on Economic Reparations in Argentina," *International Perspectives in Psychology* 4, no. 4 (2015): 223–38.

أخيراً، شدد بعض المشاركين على الأهمية التي تنطوي عليها ضمانات عدم التكرار باعتبارها شكلاً من أشكال جبر الضرر. ويُفصح بعض الضحايا التونسيين، على سبيل المثال، عن مخاوفهم من تجدد القمع من قبل الحكومة التي لا تريد معالجة الماضي، فيما يفضي عدم إصلاح قطاع الأمن في نيبال إلى استمرار الانتهاكات بما فيها العنف الجنسي.[18] كذلك، يجري تنفيذ جبر الضرر في كثير من مناطق كولومبيا في سياق من النزاع المسلح المستمر على الرغم من توقيع اتفاق السلام.[19] ويتجلى ذلك في أوضح صوره في الحالة السورية حيث يصعب تصور جبر الضرر في غمار النزاع الدائر وهروب عدد كبير من الضحايا إلى خارج البلد. وتثير هذه الأوضاع السؤال التالي: كيف يمكن لعمليات جبر الضرر أن تكون علاجية حقاً ما دامت الجرائم مستمرة في الحدوث؟ ويعتقد الناجون السوريون، مثلاً، أن الضحايا والناجين بحاجة إلى الدعم والإغاثة بصورة طارئة ومستعجلة أكثر من حاجتهم لجبر الضرر. علاوة على ذلك، فإن ضمانات عدم التكرار، بما في ذلك إصلاح القوانين وقطاع الأمن، تعدُّ أساسية من أجل ضمان توفر بيئة خالية من الانتهاكات يمكن لجبر الأضرار فيها أن يتمتع بإمكانات علاجية.

18 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022 ومع محامي معني بحقوق الإنسان في نيبال، 30 حزيران/ يونيو 2022.

19 مقابلة مع المجلس المجتمعي لحوض نهر كاوكا وأحواض تيتا مازاموريرو الصغيرة في كولومبيا، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

التركيز التفاضلي أم التركيز التقاطعي

يمكن فهم أوضاع جماعات محددة من الضحايا والناجين من خلال منظور تفاضلي أو تقاطعي، وبالتالي استهداف فئات بعينها بجبر الضرر على نحو أفضل. وكانت فئة النساء من بين الفئات التي تكرر ذكرها من قبل منظمات الناجين، وبالأحرى نساء جماعات الأقليات من قبيل نساء السكان الأصليين أو الكولومبيات من أصول أفريقية أو نساء جماعة الداليت. تواجه النساء تحديات محددة بسبب المعايير الأبوية السائدة في كثير من المجتمعات، ولذلك لديهن احتياجات محددة. وفي السنوات الأخيرة، أوليَّ اهتمام متزايد لضرورة استهداف العنف الجنسي بجبر الضرر. ففي نيبال، لم يتم شمول العنف الجنسي في برنامج الإغاثة المؤقت الذي تم من خلاله جبر ضرر الناجين في هذا البلد ذلك أن الدولة لم تعترف علناً بهذه الجريمة، بينما اتهمت حكومة غواتيمالا ضحايا العنف الجنسي بالكذب على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.[20] لذا يظل الاعتراف بوقوع عنف جنسي –الذي يُرتكب أيضاً ضد الرجال- عنصراً أساسياً في العملية وينبغي معالجة آثاره. كما ينبغي أن تأخذ تدابير جبر الضرر في الحسبان جوانب معينة من قبيل توفير الدعم الصحي العقلي والنفسي، ووضع الاستراتيجيات الاقتصادية، والأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي والذين غالباً لا يُعترف بنسبهم، بينما ينبغي الاعتراف بهم بصفتهم ضحايا بحد ذاتهم.[21] وبالنسبة للنساء، وخصوصاً اللواتي يعشن في أماكن تسود فيها معايير محافظة بخصوص النوع الاجتماعي، تقف المحظورات الاجتماعية حائلاً أمام إمكانية تحدث المرأة عن العنف الجنسي أو الجرائم التي تُعتبر ذات طبيعة جنسية من قبيل التجريد من الملابس.[22] وهذا الأمر يتطلب تدابير خاصة بالمتابعة النفسية وتوعية المجتمع.

غير أن العنف الجنسي ليس هو الأثر الوحيد المتعلق بالنوع الاجتماعي الناجم عن النزاعات؛ إذا يقع كثير من الرجال ضحايا مباشرين لهذا العنف مما يضطر زوجاتهم إلى الكد من أجل بقاء العائلة وتولي إعالتها بأنفسهن. وتواجه النساء في معظم البلدان عدم مساواة في الأجور وفي القدرة على الوصول إلى أسواق العمل، والنتيجة هي وقوعهن في براثن فقر أشد ضراوة. علاوة على ذلك، تعاني النساء العازبات في كثير من السياقات الأبوية من التمييز من قبل الدولة وفي المجتمعات المحلية. وفي بلدان كنيبال، تعاني الأرامل من الوصم وسوء المعاملة من قبل عائلاتهن وخصوصاً من قبل أقارب الزوج الذين يعشن معهم. ثمة حاجة، إذن، لتدابير محددة من أجل معالجة هذا التهميش وتعويض النساء عن المحن الإضافية التي يواجهنها. ويجب في الوقت ذاته الاعتراف بالقوة المدهشة التي أظهرتها نساء كثيرات ونضالهن من أجل بقائهن وأطفالهن وبذلهن الجهود من أجل العثور على الحقيقة وإعمال العدالة وجبر الأضرار. ومن الممكن أن يكون الاعتراف الرسمي خطوة أولى نحو الارتقاء بتولي المرأة مواقع القيادة في منظمات الضحايا والمنظمات المجتمعية، الأمر الذي سيساعد في إحداث تغيير في أوجه انعدام المساواة بين الجنسين. وتعتبر شبكة النساء المتأثرات بالنزاع في نيبال نموذجاً عظيماً للعمل مع النساء في المجتمعات المحلية في كافة أرجاء البلاد ومع مختلف الأجيال والطوائف من أجل تعزيز قيادتهن. ومن شأن ذلك أن يؤدي دوراً في إحداث تحول في مختلف هياكل انعدام المساواة.[23] ويشكل أفراد مجتمع الميم الموسع فئة أخرى مستهدفة في بعض النزاعات، كالنزاع الكولومبي مثلاً. وعلى الرغم من أنه لم تتم إثارة تجارب هؤلاء بصفة محددة في النقاشات التي أُجريت لغايات هذا البحث، إلا أنه من المهم أن تأخذ عمليات جبر الضرر وعمليات العدالة الانتقالية الأخرى في حسبانها احتياجاتهم المحددة التي يتم غالباً كتمها في السياقات الأبوية.[24]

وقد يتعرض الناجون للأذى بطرق مختلفة بسبب طبقتهم الاجتماعية وإثنيتهم وعمرهم وكذلك بسبب عوامل أخرى. وغالباً ما ينتمي الناجون من النزاع لجماعات مهمشة في المجتمع، من قبيل السكان الأصليين في غواتيمالا وكولومبيا أو الكولومبيين من أصول أفريقية أو جماعة الداليت في نيبال. ولا يعني ذلك أن أشكال الضرر التي تلحق بهؤلاء لا تعدو كونها عملاً يفاقم من حالة التهميش القائمة أصلاً، بل يعني أيضاً أن العنف قد يعمل على الإضرار بتقاليدَ ثقافية ورؤى سائدة بعينها وكبت تلك التقاليد والرؤى، كأساليب فلاحة الأرض والحصاد أو الممارسات المتعلقة بالطعام أو القيم الروحية أو أشكال الطب التقليدية. وقد يتمكن جبر الضرر من استرجاع بعض من تلك الممارسات الثقافية التي تضررت أو فُقدت. فالناجون من أبناء

20 مقابلة مع شبكة النساء المتأثرات بالنزاع في نيبال، 16 كانون الثاني/ يناير 2022 ومجموعة التركيز مع منظمات الناجين في أمريكا اللاتينية، 13 أيلول/ سبتمبر 2021.

21 Tatiana Sanchez Parra, "The Hollow Shell: Children Born of War and the Realities of the Armed Conflict in Colombia," *International Journal of Transitional Justice* 12, no. 1 (2018): 45–63.

22 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022.

23 مقابلة مع شبكة النساء المتأثرات بالنزاع في نيبال، 16 كانون الثاني/ يناير 2022.

24 Pascha Bueno-Hansen, "The Emerging LGBTI Rights Challenge to Transitional Justice in Latin America," *International Journal of Transitional Justice* 12, no. 1 (2018): 126–45.

جماعة المايان في غواتيمالا مثلاً يعيدون اليوم اكتشاف معتقداتهم الدينية. وهم يستخدمون عمليات 'التعافي' المذكورة أعلاه للتعامل مع بعض التصورات محددة الثقافة حول الصدمة من حيث كونها ظاهرة روحية جماعية ومتناقلة عبر الأجيال لا تؤثر على بني البشر فقط بل وعلى الأراضي التي يعيشون عليها.[25] ففي كولومبيا، يقوم المجلس المجتمعي لحوض نهر كاوكا وأحواض تيتا مازاموريرو الصغيرة بتطوير مساحة يُطلقون عليها اسم "كويلومبو" بدعم من وحدة مساعدة الضحايا. والكويلومبو هو عبارة عن فضاء ذي طابع ثقافي محدد الغاية منه توفير "التعافي" للضحايا بطريقة شاملة على أساس الرؤية الكونية الخاصة بالثقافة الأفرو-كولومبية. بيد أنه ثمة خلاف في الوقت الحاضر حول طاقم العاملين في الكويلومبو بسبب تردد وحدة مساعدة الضحايا على التعاقد مع مهنيين محليين.[26] ونظراً للأهمية الجوهرية للعلاقات القائمة على الثقة بالنسبة لتقديم الدعم النفسي، ينبغي على الدول إيلاء الأولوية للموظفين المحليين كونهم على دراية تامة بالممارسات الثقافية والتاريخ المحلي، وأن تنظر في توفير أشكال غير غربية ومناسبة ثقافياً من الدعم النفسي وغيره من أشكال جبر الضرر.

ويعتبر العمر سبباً آخر لاختلاف احتياجات الناجين ولتغيّر احتياجاتهم بمرور الوقت. وتقول مجموعة خولوماني للدعم في جنوب أفريقيا إن كثيراً من ضحايا الفصل العنصري من كبار السن لا يعتقدون أنهم سيستفيدون من دعم التعليم والتدريب على المهارات، وهم بالمقابل يفضلون دعم السكن نظراً لأن حصولهم على منزل سيمنحهم الاستقرار في شيخوختهم. بالمقابل، من المفترض أن تستفيد الأجيال الأصغر سناً من المنح التعليمية والتدريب على المهارات.[27] وتظهر الحالة النيبالية وجوب اشتمال المنح على التكاليف الثانوية للتعليم من قبيل الكتب والأزياء الموحدة والأدوات اللازمة إضافة إلى تكاليف السفر. ولولا هذه المنح ربما كان التعليم لا يزال خارج نطاق مقدرة هؤلاء.[28] وبالنسبة لنيبال وغواتيمالا، فإن جيل الضحايا المباشرين أخذ يطعن في السن وربما أن بعضهم قد رحلوا عن هذه الدنيا. لذا فإن إيلاء الأولوية لهم ومنحهم الرعاية والأمان في مكبرهم بات أمراً ملحاً.[29]

أخيراً، هناك بعض الجرائم التي تتطلب استجابة محددة، ومن هذه الجرائم جريمة الإخفاء القسري. فإلى جانب الأثر النفسي النابع من عدم اليقين طويل الأمد بشأن مصير الأقارب المختفين، ينطوي الإخفاء القسري على تحديات قانونية محددة. ففي نيبال، على سبيل المثال، لم يكن بمقدور زوجات الأشخاص المختفين قسراً أن يرثن الأرض عن أزواجهن، الأمر الذي تركهن يواجهن الفقر بلا قطعة أرض يمتلكنها. وكانت الطريقة الوحيدة أمام الزوجة للمطالبة بحيازة أرض زوجها هي إعلان وفاته وهو أمر معقد من الناحية العاطفية فضلاً عن كونه سبباً يحول دون السير في إجراءات البحث الرسمية عنه. وتواجه هؤلاء النساء أيضاً قضايا مماثلة تتعلق بمسائل مالية لأزواجهن إذ يتوجب عليهم مثلاً الاستمرار في تسديد ديون الأزواج المختفين.[30] ومن أهم تدابير جبر الضرر المتعلقة بمواجهة مثل هذه المشكلات هو إعلان 'الغياب بسبب الاختفاء القسري' كالذي تم العمل به في الأرجنتين، وهو إعلان يسمح للضحايا بالمباشرة في الإجراءات القانونية دون الاضطرار إلى إعلان وفاة أفراد العائلة المختفين قسراً.[31]

يتضح من الأمثلة التي أوردناها أن الضحايا والناجين ينتمون في الغالب إلى جماعات يجري تهميشها بسبب النوع الإجماعي أو الإثنية أو العمر أو الطبقة، وكذلك بسبب القدرات الجسدية والسمات الجنسية وغيرها من السمات الاجتماعية المميزة. ومن شأن أدوات القمع والتهميش هذه أن تجعل من هذه الفئات أكثر عرضة للتأثر بالعنف، ناهيك عن أنها تجعل من عدم التصدي لهذه الجرائم عملاً أكثر يسراً على الدولة. ولذلك ينبغي على الدول التي تقوم بتنفيذ برامج لجبر الضرر والمجتمع الدولي الذي يدعمها العمل على تحديد تجارب الفئات المهمشة والاعتراف بها والانتصاف لها باعتبار ذلك خطوة إلى الأمام على طريق دحر التمييز والتهميش. ويمكن للدول، كبديل عن الخطة الثابتة لجبر الضرر التي تطبِّق نفس الإجراءات على كافة الضحايا والناجين، أن توفر مجموعة آليات يختار الناجون من بينها التدابير الأكثر أهمية بالنسبة إليهم. ومن شأن مثل هذه الاستراتيجيات الابتكارية أن تساعد في تكييف عملية جبر الضرر على نحو أفضل بحيث تلائم مختلف التجارب والاحتياجات التي تنشأ عن اختلاف المواقع الاجتماعية والتجارب مع النزاع.[32]

25 Lykes, Crosby, and Alvarez, "Redressing Injustice, Reframing Resilience: Mayan Women's Persistence and Protagonism as Resistance."

26 مقابلة مع المجلس المجتمعي لحوض نهر كاوكا وأحواض تيتا مازاموريرو الصغيرة في كولومبيا، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

27 مجموعة التركيز مع منظمات للناجين من جنوب أفريقيا، 14 أيلول/ سبتمبر 2021 ومقابلة مع مجموعة خولوماني للدعم في جنوب أفريقيا، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

28 مقابلة مع محامي معني بحقوق الإنسان في نيبال، 30 حزيران/ يونيو 2022.

29 ICTJ, "'To Walk Freely with a Wide Heart': A Study of the Needs and Aspirations for Reparative Justice of Victims of Conflict- Related Abuses in Nepal."

30 المصدر السابق.

31 Sveaass and Sønneland, "Dealing With the Past: Survivors' Perspectives on Economic Reparations in Argentina."

32 Elena Butti and Brianne McGonigle Leyh, "Intersectionality and Transformative Reparations: The Case of Colombian Marginal Youths," *International Criminal Law Review* 19, no. 5 (2019): 753–82; Laplante, "Just Repair."

العقبات التي تعترض سبيل جبر الضرر

مما يؤسف له أن واقع معظم برامج جبر الضرر بعيد للغاية عن هذه الأفكار، بل إن بعض البلدان في الحقيقة، مثل تونس وسوريا ولبنان، لا يوجد فيه أي جبر للضرر من أي نوع كان لأن الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان لا يزالون في السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلم تطرح الحكومة برنامجها لجبر الأضرار إلا حديثاً. من جانبها، تتولى مؤسسة بانزي التي يرئسها الدكتور دنيس موكويغي الحائز على جائزة نوبل للسلام بتنفيذ برنامج لجبر الضرر الإداري يركز تحديداً على الناجين من العنف الجنسي. كذلك يتم جبر الضرر بعد رفع الضحايا دعاوى قضائية، بما في ذلك دعاوى في المحكمة الجنائية الدولية، ولكن من النادر أن يتم التنفيذ في هذه الحالات فضلاً عن أن المستفيدين منها هم ضحايا من حالات معينة وليس جماعة الضحايا بأكملها. ومع أن الحكومة الكونغولية أنشأت مؤخراً الصندوق الوطني لجبر الضرر (FONAREP) إلا أنه لم تُنفذ لغاية الآن أية عملية لجبر الضرر على المستوى الوطني.[33]

عائلة مهجرة تنظر من خلال النافذة في بلدة مينوفا الواقعة جنوب غرب منطقة غوما التي وصل إليها آلاف القرويين المهجرين بعد فرارهم من القتال الدائر بين القوات الحكومية والمتمردين الموالين للجنرال المنشق لورينت نكوندا. 18 كانون الأول/ ديسمبر 2007. مينوفا. مصدر الصورة: ليونيل هيلنغ/ وكالة الصحافة الفرنسية عن طريق غيتي إميجيز.

الإرادة السياسية

تعدُّ الإرادة السياسية العقبة الرئيسية أمام جبر الأضرار الفعال والشامل والجوهري. ويتجلى غياب الإرادة السياسية بعدة طرق، عادة ما تكون مرتبطة بتنفيذ جبر الضرر على نحو ضيق، الأمر الذي يُفقد عمليات جبر الضرر قدرتها العلاجية وقدرتها على إحداث التغيير لأن التنفيذ الجزئي لوعود جبر الضرر يفشل في إظهار شمول البرنامج لكافة الضحايا باعتبارهم مواطنين وأصحاب حقوق متساوين. وفي غواتيمالا، التي توقف فيها برنامج جبر الضرر الوطني عن العمل، تم بشكل تدريجي قصر جبر الضرر على التعويض الاقتصادي، مما ينحي جانباً الأشكال الأربعة الأخرى لجبر الضرر – وهي جبر الضرر النفسي، واستعادة الكرامة، وجبر الضرر الثقافي، وجبر الضرر المادي. ويمكن للمرء أن يرى نزعة مماثلة في نيبال. أضف إلى ذلك، أن عملية الحصول على جبر الضرر تتطلب في أغلب الأحيان المرور بإجراءات بيروقراطية معقدة مكلفة مادياً وتتطلب وقتاً طويلاً. ويستقر كثير من الناجين في نهاية المطاف على التعويض الاقتصادي متخلين عن أشكال جبر الضرر الأخرى، وذلك لسببين:

33 مقابلة مع الائتلاف الكونغولي للعدالة الانتقالية، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

أولاً بسبب تعبهم من الانتظار لوقت طويل للحصول على شكل ما من أشكال جبر الضرر على الأقل، وثانياً لأنهم يواجهون الفقر الذي يعمل التعويض المالي على تخفيف حدته نوعاً ما، وذلك أضعف الإيمان.[34]

وهناك طريقة أخرى لتقليص جبر الضرر وهي تحديد من هم الذين يستفيدون منها. ففي نيبال مثلاً، يتم استثناء الناجين من العنف الجنسي والتعذيب من جبر الضرر، فيما يذهب جبر ضرر ضحايا المختفين قسراً والمتوفين للأزواج والأطفال ويُستثنى منه الوالدون وأقارب الزوج الذين يعتمدون على أطفالهم وخصوصاً في المراحل العمرية المتقدمة. وقد أدى ذلك إلى حدوث توترات كثيرة بين العائلات. إضافة إلى ذلك، يتعين على الضحايا النيباليين أن يحددوا هوية مرتكب الجريمة؛ هل هو جهة فاعلة تابعة للدولة أم للحزب الشيوعي النيبالي الماوي، وبهذه الطريقة يتم استبعاد كثير من الضحايا الذين لا يملكون مثل هذه المعلومة.[35] وفي جنوب أفريقيا، حُصرت الاستفادة من جبر الضرر بالضحايا الذين حضروا للإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة الحقيقة والمصالحة، مما أدى إلى استثناء الكثير من الأشخاص الذين لم يكن لديهم علم باللجنة أو الذين لم يكونوا قادرين من الناحية النفسية على الإدلاء بالشهادة أو الذين لم يتمكنوا من القدوم حلال الوقت المحدد لذلك. إضافة إلى ذلك، أدى قصر مفهوم الضحايا على أولئك الذين انتُهكت حقوقهم المدنية والسياسية إلى استبعاد ضحايا الانتهاكات الاجتماعية-الاقتصادية.[36] وبالرغم من مطالب الضحايا، ترفض الحكومة تحسين شروط الاستفادة من جبر الضرر. ونتيجة لذلك، لم يستفد من جبر الضرر سوى 17,000 شخص في حين يزيد عدد الناجين المسجل في قاعدة البيانات التي تديرها مجموعة خولوماني للدعم عن 100,000.[37] ويبين هذا كله أهمية تبني فهم واسع بشأن من يستحق الاستفادة من جبر الضرر. إن من شأن عمليات جبر الضرر أن تفيد، في الحالة المثالية، الضحايا المباشرين وغير المباشرين وأفراد العائلة الذين يعتمدون عليهم. لذلك ينبغي أن تبذل برامج جبر الضرر جهوداً كبيرة من أجل الوصول إلى كل من يُحتمل أن يستفيد منها من خلال الوسائل المناسبة، كاستخدام وسائل الإعلام المحلية التي يسهل الوصول إليها مثلاً من قبيل الإذاعة المحلية، وتوفير المعلومات بجميع اللغات المحلية.

ويعتبر جبر الضرر الجماعي مهماً، لأن التدابير الفردية من قبيل شيكات التعويض لا تستطيع بحد ذاتها إلغاء التهميش التاريخي أو معالجة فقدان الأعزاء. أضف إلى ذلك أن الانتهاكات كانت في كثير من الحالات جماعية على نحو واضح تماما. ففي تونس، مثلاً، تمت معاقبة أحياء بأكملها بسبب النشاط السياسي، ونتيجة لذلك يطالب الناجون ما يسمى بجبر الضرر المناطقي.[38] إن الدمج بين التنمية والخدمات الاجتماعية وجبر الضرر يشكل الأساس المنطقي الذي تستند إليه الدعوات المتزايدة لتطبيق أشكال جبر الضرر التحوّلي (transformative reparations). وتذهب هذه الأشكال إلى ما هو أبعد من إعادة الحق إلى نصابه إذ تعمل على تغيير أوضاع الناجين من حيث التهميش الهيكلي.[39] ومع ذلك، تحذر منظمات الناجين من الضبابية الناجمة عن تقسيم الناس والتفريق ما بين الناجين وأولئك الذين لم يشهدوا النزاع بشكل مباشر. وترى هذه المنظمات أن الحكومات ربما كانت تحاول تحويل التزاماتها بجبر الضرر إلى تدابير إنمائية أوسع.

وفي غواتيمالا، تم الآن إحالة البرنامج الوطني لجبر الضرر إلى وزارة التنمية الاجتماعية مما يثير مخاوف لدى الناجين من قيام الوزارة بتخفيف إجراءات جبر الضرر لتصبح عبارة عن تدابير إنمائية عامة. وتشكل التدابير الإنمائية العامة جزءاً من الالتزامات العامة للدولة تجاه كافة مواطنيها وذلك على العكس من جبر الضرر. ويمكننا رؤية نزعة مماثلة في جنوب أفريقيا التي تبرز فيها مقترحات للاستفادة من 'صندوق الرئيس لجبر الضرر' في بناء مراكز متعددة الأغراض لخدمة المجتمعات المحلية. ويتناقض ذلك مع رغبة الضحايا في الحصول على تدابير محددة لجبر الضرر بدلاً من مشاريع إنمائية ذات طابع عمومي.[40] لذا فإنه من الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الفرق بين الأمرين. يمكن لجبر الضرر الجماعي أن يتضمن خدمات ذات توجه إنمائي قد تكون لازمة من أجل توفير الحياة الكريمة التي يرغب بها الناجون، غير أنه ينبغي لمثل هذه الخدمات أن تقترن بتدابير رمزية، من

34 مجموعات التركيز مع منظمات للناجين من أمريكا اللاتينية، 13 سبتمبر/ أيلول 2021 ومقابلة مع جمعية الناجين أسوكانيل من منطقة تشيمالتينانغو بغواتيمالا، 6 كانون الثاني/يناير 2022.

35 مقابلة مع شبكة النساء المتأثرات بالنزاع ومحامي معني بحقوق الإنسان في نيبال، 16 كانون الثاني/ يناير 2022.

36 Aurélien Pradier, Maxine Rubin, and Hugo van der Merwe, "Between Transitional Justice and Politics: Reparations in *South Africa," South African Journal of International Affairs* 25, no. 3 (2018): 301–21.

37 مقابلة مع مجموعة خولوماني للدعم، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021 ومجموعة التركيز مع منظمات للناجين في أفريقيا، 14 أيلول/ سبتمبر 2021.

38 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022؛ مقالة Simon Robins et al., "Transitional Justice from the Margins: Collective Reparations and Tunisia's Truth and Dignity Commission," *Political Geography* 94, no. 2022 (2022): 1–10.

39 Gready, "The Case for Transformative Reparations: In Pursuit of Structural Socio-Economic Reform in Post-Conflict Societies"; Rodrigo Uprimny Yepes, "Transformative Reparations of Massive Gross Human Rights Violations: Between Corrective and Distributive Justice," *Netherlands Quarterly of Human Rights* 27, no. 4 (2009): 625–247.

40 مقابلات مع جمعية الناجين أسوكانيل من منطقة تشيمالتينانغو، 6 كانون الثاني/يناير 2022 ومع مجموعة خولواني للدعم، 1 كانون الأول/ ديسمبر Rubin, and van der Merwe, "Between Transitional Justice and Politics: Reparations in South Africa".

قبيل مبادرات إحياء الذكرى، تقر بأن تدابير جبر الضرر الجماعية جاءت بسبب الأذى الذي تم إلحاقه بفئة معينة من الناس.[41] ويجب أن يكون للناجين ومنظماتهم دور قيادي في اتخاذ القرار الخاص بشأن التوازن بين مختلف التدابير. ويصلح جبر الضرر الذي تم الحكم به في قضية سيبور زاركو بشأن العنف الجنسي ضد نساء السكان الأصليين في غواتيمالا لأن يكون مثالاً جيداً في هذا المقام. وقد حدد الضحايا من جماعة المايان مطالبهم بخصوص جبر الضرر بأنفسهم؛ حيث تضمنت هذه المطالب، إضافة إلى التعويض الاقتصادي، المزيد من التدابير ذات التوجه الإنمائي من قبيل الصحة والتعليم وإعادة الحقوق في الأرض إلى نصابها، بالإضافة إلى تدابير تتعلق بتخليد الذكرى وتدريب القوات الأمنية.[42]

استعمال جبر الضرر كأداة وإعادة إيذاء الضحايا

هناك أيضاً طرق أخرى يمكن بواسطتها إساءة توجيه جبر الضرر. فقد استعملت الحكومة التونسية جبر الضرر أداة لمكافأة المؤيدين لحكومة عام 2011 الذين تضرروا إبان حكم نظام بن علي، بينما أصدرت الحكومة اللاحقة إعفاءً عن رجال الأعمال المتهمين بالفساد إبان حكم بن علي. وبهذه الطريقة تم ربط جبر الضرر بالسلطة السياسية وتم توجيهه بحيث تستفيد منه جماعة معينة من الأفراد بدلاً من الإقرار بالأذى الذي عانى منه معظم الضحايا في عهد الدكتاتورية وعهد ثورة الربيع العربي والفترة التي تلتها.[43] وعلى الرغم من قبول الحكومة في النهاية بإنشاء صندوق الكرامة عام 2020 لجبر أضرار الناجين، إلا أنه هذا الصندوق لم يُفعّل بعد على الرغم من الوعود الكثيرة، ولم يتم جبر أضرار الناجين والضحايا. وبدلاً من جبر ضرر هؤلاء تسخر الحكومة منهم من خلال التلميح إلى أن كل ما يريدونه هو المال، وهي تعمل بالتالي على التهوين من قيمة جبر الضرر وأهميته. وقد زادت الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها تونس الأمر تعقيداً. وبرغم التفاؤل الذي ساد في البداية بشأن عملية العدالة الانتقالية، إلا أن الناجين فقدوا الأمل في التغيير والعدالة وجبر الضرر.[44] كذلك عمدت الحكومات في سياقات أخرى إلى التقليل من شأن جبر الضرر بل وتهكمت على الضحايا ووصفتهم بالجشع وسألت الأرامل عما إذا كن يردن المال فقط أم الزواج مرة أخرى.[45]

كذلك تستخدم الذاكرة في بعض الأحيان لمنع حدوث أو تعطيل أي تقدم يتم إحرازه على صعيد جبر الضرر. ففي كولومبيا، عينت حكومة الرئيس دوكي (2018-2022) مديراً وموظفين محسوبين على الحكومة للمركز الوطني للذاكرة التاريخية الذي يقوم بإعادة بناء الذاكرة التاريخية في إطار جهود أوسع لجبر الضرر. وعمل المدير الجديد على تغيير اتجاه المركز وقام بتثبيت سردية مختلفة للماضي تنفي أي دور للدولة في النزاع، وهو خطاب مماثل لذاك الذي كان سائداً في عهد الرئيس أوريبي الذي أنكر وجود نزاع مسلح في البلاد والذي أعطى الأفضلية لذاكرة مرتكبي الانتهاكات على حساب ذاكرة ضحايا النزاع من خلال سن قانون العدالة والسلام الذي رافق عملية تسريح القوات شبه العسكرية.[46] كذلك أعلن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على رؤوس الأشهاد أنه يفضل النظر إلى المستقبل على النظر إلى الماضي. ويجري في الكونغو حالياً إزالة القبور الجماعية واستخدام مواقعها لبناء مساكن وبالتالي يجري تدمير الأدلة اللازمة لإقامة دعاوى قضائية وجعل عملية إيجاد رفات من ماتوا مستحيلة على أقاربهم الناجين.[47] وهذا يدل على أنه من الصعب على المرء أن يتوقع جبراً حقيقياً للضرر في السياقات التي لم يحدث فيها تغيير حقيقي في السلطة وحيثما كانت الحكومات مترددة في الاعتراف بدورها في العنف والنزاع. وكي يتم تجنب الانتكاسات في عملية جبر الضرر، من المهم أن تكون سياسات جبر الضرر سياسات رسمية للدولة ومصادق عليها من قبل القانون وليس سياسات حكومية يتم تنفيذها بموجب قرارات وزارية. وفيما يتعلق بتحويل السياسات التي تم تبنيها من قبل بموجب قرارات حكومية إلى قوانين، فيمكن إدراج ذلك كهدف بعيد المدى لعملية كسب الدعم.

وقد يكون لبرامج جبر الضرر انعكاسات سلبية على الضحايا بشكل مقصود أو غير مقصود؛ إذ قد تعامل هذه البرامج الناجين على نحو يخلو من الاحترام. ففي كولومبيا، ينتاب منظمات الضحايا إحساس بمعاودة الإيذاء من جراء البطء الشديد في تنفيذ جبر الضرر. ويزداد هذا الإحساس عمقاً بسبب انعدام الجدارة لدى وحدة مساعدة الضحايا التي تعمد مراراً وتكراراً إلى إلغاء

41 Guillerot, "Reflections on the Collective Dimension of Reparations: Where We Are ? Where To Go ?"

42 Impunity Watch and Alliance to Break the Silence and Impunity (ECAP, MTM, UNAMG) "Changing the Face of Justice: Keys to the Strategic Litigation of the Sepur Zarco Case." (Guatemala City, 2017).

43 فريق النقاش المركز مع منظمات المناجين في أفريقيا، 14 أيلول/ سبتمبر 2021؛ Gready, "The Case for Transformative Reparations: In Pursuit of Structural Socio-Economic Reform in Post-Conflict Societies."

44 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022.

45 Augustine SJ Park and Madalena Santos, "Working Paper: South Africa's Reparations Gap," May (2021): 1–20 and interview with human rights lawyer in Nepal, 30 January 2022.

46 مجموعات التركيز مع منظمات للناجين من أمريكا اللاتينية، 13 سبتمبر/ أيلول 2021 واتصال شخصي مع الحركة الوطنية لضحايا جرائم الدولة (MOVICE) في منطقة كاوكا.

47 مقابلة مع الائتلاف الكونغولي للعدالة الانتقالية، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

الاجتماعات مع الناجين في اللحظة الأخيرة أو تفشل في تعويض التكاليف التي تكبدتها المجتمعات المحلية فيما يتعلق بجبر الضرر الجماعي. وعلى نفس المنوال، تروي مجموعة خولوماني للدعم كيف أدت عدم استجابة حكومة جنوب أفريقيا لمطالب الضحايا بخصوص جبر الضرر إلى مستويات عالية من الغضب في صفوف الضحايا لدرجة جعلت من الصعب حتى مناقشة المسألة معهم. وقد خلق ذلك أثراً 'عكسياً' على ثقة الناجين في الدولة فيما يتعلق بجبر الأضرار.[48] وقد تتسبب عمليات جبر الضرر أيضاً بحدوث توترات وخلافات بين الناجين وخاصة عندما يتم توزيع التعويض على فئة معينة من الأشخاص كما حدث في جنوب أفريقيا، أو عندما يكون عدد المستفيدين كبيراً للغاية بحيث يضطر البعض إلى الانتظار لفترة أطول من غيرهم كما حدث في كولومبيا. وفي نيبال، تلقى أفراد عائلات الضحايا المختفين قسراً مبالغ تعويضية أقل مبدئياً من مما تلقاه أفراد عائلات المتوفين. وقد أدى هذا العمل، إضافة إلى التعامل بطرق مختلفة مع جرائم على نفس القدر من الفظاعة، بكثير من الأشخاص إلى تسجيل أفراد عائلاتهم [المختفين] على أنهم متوفين، الأمر الذي من المحتمل أن يعرقل عمليات السعي للكشف عن الحقيقة. ولم يتسنى تصويب هذا الاختلاف إلا بعد جهود كبيرة، ولكن بحلول هذا الوقت كان كثير من الناس قد سجلوا أقاربهم كمتوفين بدلاً من مختفين قسراً.[49]

أسر المفقودين في نيبال. شبكة عائلات المختفين في نيبال ©

وفي حالات أخرى، يتسبب التعويض المالي في نشوء توترات ومشاعر من السخط. ففي جنوب أفريقيا، كان مبلغ التعويض (بمتوسط قيمته 21,700 راند، أي ما يعادل 1270 يورو تقريباً) بمثابة صفعة في الوجه بالنسبة لكثير من الناجين. وفي الأرجنتين بالمقابل، قاوم بعض أقارب الناجين مجرد فكرة استلام جبر مالي للضرر لأنهم ارتأوا أنه شكل من أشكال إسكات الضحايا، وأما أولئك الذين قبلوا بجبر الضرر فقد تم تصويرهم على أنهم خونة من قبل فصيل هو أمهات ساحة مايو (أمهات بلازا دي مايو).[50] ولهذا السبب يعتبر التشاور مع الضحايا والناجين ومشاركتهم في عمليات تصميم جبر الضرر وتنفيذه أمراً ذا أهمية أساسية. كذلك، يعتبر الاتصال الواضح والشفاف بشأن نطاق جبر الضرر ومواعيده الزمنية أمراً ذا أهمية أساسية لتلافي الشعور بالإحباط الناجم عن عدم الوفاء بالوعود أو التوقعات غير الواقعية.

48 مجموعات التركيز مع منظمات للناجين من أمريكا اللاتينية، 13 سبتمبر/ أيلول 2021 ومع منظمات الناجين من أفريقيا، 14 أيلول/ سبتمبر 2021؛ Augustine SJ Park and Madalena Santos, "Working Paper: South Africa's Reparations Gap," May (2021): 2.

49 مقابلة مع محامي حقوق إنسان في نيبال، 30 كانون الثاني/ يناير 2022.

50 مجموعات التركيز مع منظمات للناجين من أمريكا اللاتينية، 13 سبتمبر/ أيلول 2021 ومع منظمات للناجين من أفريقيا، 14 أيلول/ سبتمبر 2021؛ Sveaass and Sønneland, "Dealing With the Past: Survivors' Perspectives on Economic Reparations in Argentina."

مشاركة الضحايا والناجين في جبر الضرر

رغم أهمية مشاركة الضحايا والناجين في إجراءات جبر الضرر، إلا أن بحثنا يُظهر أن الدول نادراً ما تنفذ استراتيجيات فعالة لمشاركة الناجين في عمليات جبر الضرر، وإذا فعلت ذلك فإنها تتقاعس عن التصرف وفقاً لاحتياجات الناجين ومطالبهم. وفي غواتيمالا، أُخذت احتياجات الناجين بالاعتبار في سياسة جبر الضرر، وذلك نتيجة لجهود قوية في حشد التأييد والمناصرة. ومع ذلك، لا يتم تنفيذ السياسة الشاملة بهذا الخصوص بسبب نقص الإرادة السياسية حسبما هو موصوف أعلاه. وفي جنوب أفريقيا، شاركت مجموعة خولوماني للدعم في ورشات عمل مع مديرية العدالة لتطوير مقترحات بشأن إجراءات جبر الضرر، إلا أن صانعي السياسات من المستوى الرفيع لا يأخذون هذه المقترحات بالاعتبار، وقد جرى الأمر نفسه في تونس. وجرت عملية مشاورات واسعة النطاق أدت إلى استحداث نظام لتخصيص تعويضات بمبالغ تعتمد على الضرر المحدد الذي عانى منه الضحايا، ولكن لم تُنفذ إجراءات جبر الضرر لغاية الآن، وزعمت الحكومة أن الأزمة الاقتصادية في البلد تجعل جبر الضرر أمراً غير قابلاً للتطبيق. وفي نيبال، أدت عملية المشاورات مع الناجين إلى وضع مشروع قانون لتأسيس لجنة للحقيقة والمصالحة، بيد أن القانون تغير عندما جاء الوقت لإقراره. وفي كولومبيا، يشارك الناجون مشاركة فاعلة في تطوير خطط لجبر الضرر الجماعي، والذي يمكن أن يتضمن خدمات عامة أو إقامة هياكل أساسية أو أنشطة تذكارية. وللأسف، ينزع تنفيذ هذه الأنشطة أن يكون بطيئاً أو غائباً، مما يتسبب بخيبة أمل وإحباط. وفي بعض الحالات، طالب الناجون بإجراءات لجبر الضرر تجاوزت الميزانيات المتوفرة، مما يُظهر الحاجة إلى وضع حدود واضحة فيما يخص ما الذي يمكن المطالبة به وتوقعه. ويبدو أن المشاورات نجحت في الأرجنتين فقط، فقد صدرت دعوة لمنظمات الناجين والمحتجزين السابقين للمساهمة في تصميم السياسات، حيث كان الأشخاص الذين اتخذوا القرارات بشأن سياسات جبر الضرر هم أنفسهم ضحايا ممن وصولوا إلى مناصب سياسية رفيعة المستوى.[51]

وفي بعض الحالات يشعر الضحايا أنهم يتعرضون للاستغلال من قبل الدولة. ففي تونس وجنوب أفريقيا، تبدو الدولة مهتمة باحتياجات الناجين وإطلاق الوعود بخصوص إجراءات جبر الضرر، وذلك أثناء الموسم الانتخابي فقط. وحالما تنتهي الانتخابات، لا تُنفذ إجراءات جبر الضرر ولا تبدو الحكومة مهتمة بسماع تجارب الناجين والاطلاع على احتياجاتهم.[52] وفي غواتيمالا، حتى حكومة ألفارو كولوم (2008-2012) – والتي كانت مؤيدة للضحايا وحقوق الإنسان – دُعي الناجون للعمل مع البرنامج الوطني لجبر الضرر كموظفين وحتى كمنسقين إقليميين. وقرر قادة الضحايا في المديريات المختلفة قبول هذا العرض بغية المشاركة في عملية جبر الضرر. بيد أن أحد قادة الضحايا أعرب خلال مقابلة جرت معه عن خيبة أمله من هذه التجربة. فقد تمكن من موقعه كمنسق إقليمي من تحقيق تقدم كبير في جبر الضرر المادي، إلا أنه شهد فساداً كبيراً وما كان بوسعه منعه رغم جهره برأيه بهذا الشأن. وفي نهاية المطاف استقال من منصبه عندما اقترحت الحكومة استخدام مراسيم جبر الضرر بوصفها فعاليات انتخابية – مما يمثل مثالاً واضحاً آخر على الكيفية التي تستغل فيها الدولة الناجين.[53]

وفي غياب استعداد الدولة للانهماك بفاعلية مع الناجين وإشراكهم في تنفيذ إجراءات جبر الضرر، نفّذ الناجون مجموعة من استراتيجيات ممارسة الضغط والمناصرة. فقد عقدوا اجتماعات مع مسؤولي الدولة على المستويين المحلي والوطني؛ وتشاوروا مع جماعاتهم لتوفير معلومات وتوصيات لرفعها إلى لجان الحقيقة؛ وأرسلوا مذكرات وطلبات رسمية للحصول على معلومات؛ وأخضعوا الوزراء المعنيين للمساءلة أمام المجالس النيابية ونظموا تعبئة جماهيرية لإيصال أصواتهم وحشد الدعم لقضيتهم. وقد أدى ذلك إلى تحقيق نجاحات مهمة، من قبيل تأسيس البرنامج الوطني لجبر الضرر في غواتيمالا – رغم أن التنفيذ الفعلي لإجراءات جبر الضرر كان مخيباً للآمال. وتمثل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان قصة نجاح أخرى – رغم أن الهيئة لا تمتلك ميزانية ولا مقر ولا موارد. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا، أدت منظمات الضحايا دوراً رئيسياً في جمع معلومات حول احتياجات الضحايا والدفع نحو إجراء مشاورات بينهم وبين الدولة. ونظمت الناجيات التونسيات اعتصاماً وإضراباً عن الطعام للمطالبة بمبالغ أكبر لجبر الضرر من الدولة – وهو أمر قبلت به الدولة، رغم أنها لم تنفذ ذلك حتى الآن.[54]

51 مجموعة تركيز مع منظمات الناجين في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، 13 و 14 أيلول/ سبتمبر 2021، ومقابلة مع محامي معني بحقوق الإنسان في نيبال، 30 كانون الثاني/ يناير 2022، ومقابلة مع منظمة الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022؛
Guillerot, "Reflections on the Collective Dimension of Reparations: Where We Are ? Where To Go ?".

52 مجموعة تركيز مع منظمات الناجين في أفريقيا، 14 أيلول/ سبتمبر 2021، ومقابلة مع مجموعة خولوماني للدعم، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

53 مقابلة مع جمعية الناجين 'أسوكانيل' من منطقة تشيمالتينانغو، 6 كانون الثاني/ يناير 2022.

54 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022.

تونسيون يلوحون بأعلام وطنية ويهتفون بشعارات إحياءً للذكرى السنوية الخامسة لثورة عام 2011. 14 كانون الثاني/ يناير 2016. شارع الحبيب بورقيبة في تونس العاصمة.
مصدر الصورة: © FETHI BELAID/AFP VIA GETTY IMAGES

استخدمت منظمات الضحايا استراتيجيات قانونية أيضاً. ففي عام 2002، رفعت مجموعة خولوماني للدعم دعوى مدنية بشأن فرض إجراءات لجبر الضرر من الشركات الدولية التي مقرها في الولايات المتحدة والتي تواطأت مع نظام الفصل العنصري. وللأسف، لم تحقق هذه الاستراتيجية نجاحاً كبيراً كون شركة واحدة فقط (جنرال موتورز) من بين 23 شركة دولية تمت مقاضاتها توصلت إلى تسوية بدفع مبلغ 1.5 مليون دولار. ويُعتبر هذا المبلغ زهيداً جداً بالمقارنة مع الأضرار التي وقعت.[55] ونظم الناجون في غواتيمالا جلسات استماع أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لممارسة الضغط على الدولة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بجبر الضرر. وتُظهر هذه الأمثلة إبداعاً من جانب منظمات الضحايا في سعيها للضغط من أجل تنفيذ جبر الضرر عبر طرق مختلفة ومحافل مختلفة، كما تُمثل دليلاً على قدرة هذه المنظمات على أن تصبح محركة للتغيير. مع ذلك، أشارت عدة منظمات إلى أنه من المهم مواصلة رصد التقدم. ولا يجب الاطمئنان بشأن المكتسبات التي تحققت، إذ أن التشريعات التي يتم إقرارها عرضة للتعديل، كما أن اللجان التي تتشكل قد تظل دون موظفين أو ميزانيات. ويجب على الضحايا تحديد أهداف مشتركة ومستمرة والتمسك بالتزام طويل الأجل للتحقق من أن القوانين والسياسات التي تحققت نتيجة لما بذلوه من جهود في الدعوة والمناصرة، تُنفذ بالفعل.[56] وهم يحتاجون إلى قدرات مالية وسياسية ولوجستية كافية لتحقيق ذلك، ويجب أن يكون المجتمع الدولي حليفاً رئيسياً في هذا المجال.

وجدت منظمات الضحايا ومجتمعاتهم المحلية أيضاً طرقاً أخرى للمطالبة بجبر الضرر في غياب العمل من قبل الدولة، وهو ما يدعوه بعض المؤلفين بـ 'الجبر غير الرسمي'،[57] وهي تتضمن عمليات محلية للمحافظة على الذاكرة التاريخية، وتوثيق الحالات، وإقامة نُصب تذكارية، وبوابات تذكارية، ودعم نفسي-اجتماعي متبادل يقوده الناجون، وعمليات 'تعافي' (sanación). وفي سوريا، في ظل الغياب التام للعدالة الانتقالية، ثمة بعض إجراءات لجبر الضرر بقيادة مجتمعية. وفي عدة بلدان في الشرق الأوسط، من قبيل لبنان وسوريا، أسس الناجون أنفسهم مبادرات مهمة لجبر الضرر، ومن الأمثلة على ذلك لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان التي أسسها الضحايا سعياً للتضامن وتوفير دعم متبادل والضغط على الدولة للعثور على أحبائهم المفقودين. ويمكن لمثل هذه الشبكات أن تزود الضحايا والناجين بإقرار معنوي لتجاربهم والضرر الذي

55 مجموعة تركيز منظمات الناجين في أفريقيا، 14 أيلول/ سبتمبر 2021.

56 مجموعات تركيز مع منظمات الناجين في أفريقيا وآسيا، 14 و 15 أيلول/ سبتمبر 2021.

57 Sunneva Gilmore and Luke Moffett, "Finding a Way to Live with the Past: 'Self-Repair', 'Informal Repair', and Reparations in Transitional Justice," *Journal of Law and Society* 48, no. 3 (2021): 455–80.

تعرضوا له، ووضع الجرائم التي ارتُكبت على جدول الأعمال العام وخلق تضامن اجتماعي.[58] وأظهرت أبحاث أخرى القيمة المتأصلة لجماعات الناجين إذ أنها تمنح الضحايا والناجين فرصة لمشاطرة تجاربهم وتطوير وعي نقدي. وهذا يساهم في تعزيز تقدير الذات، والحس بالهوية، والانتماء للمجتمع المحلي، والتمكين.[59] ومع ذلك، أقر معظم المشاركين في هذا البحث على أنه من الواجب عدم اعتبار مثل هذه المبادرات، رغم أهميتها الكبيرة، على أنها نوع من جبر الضرر، إذ يجب أن تكون الدولة هي من يقدم إجراءات جبر الضرر ويقر بالضرر، ولا يأتي الإقرار من الضحايا أنفسهم. وفي الواقع، يمكن لإجراءات جبر الضرر غير الرسمية التي تتم على مستوى المجتمع المحلي أن تشتت الانتباه عن نقص إجراءات جبر الضرر التي تقودها الدولة.[60] وبدلاً من اعتبار هذه المبادرات بأنها بديل عن الإجراءات التي تقوم بها الدولة، يجب اعتبارها حافزاً لها. ويجب أن تبني الإجراءات التي تقوم بها الدولة على المبادرات المجتمعية ولكن يجب أن تكون أكثر شمولاً منها.

ثمة عائق شائع آخر يمنع فاعلية المبادرات التي يقودها الضحايا، وهو نقص الموارد. وفي الواقع، يمنع الفقر العديد من الضحايا من المشاركة في منظمات الضحايا، إذ عادة ما يكونون منشغلين بنضالهم اليومي من أجل البقاء. ولهذا عمدت عدة منظمات للضحايا والناجين إلى توسيع أدوارها فيما يتجاوز جبر الضرر لتشمل عمليات أخرى معنية بالعدالة الانتقالية لتلبية احتياجات أوسع للناجين. فعلى سبيل المثال، تدعم مجموعة خولوماني للدعم المجتمعات المحلية والمنظمات في العثور على دعم مالي لمشاريع كسب العيش، من قبيل مشاريع المخابز والمناحل، والتي تساعد الناجين في تلبية احتياجاتهم الأساسية بينما ينتظرون الحصول على جبر الضرر.[61] ووسعت منظمات أخرى مجالات اهتمامها أيضاً، فقد طور مجلس مجتمع محلي للكولومبيين من أصل أفريقي عمليات دعم خاصة به لمصاحبة الضحايا في شجب العنف السابق والحالي. وثمة منظمة للضحايا في غواتيمالا أسست فرقاً من المنسقين المجتمعيين لتوفير دعم نفسي وإجراءات لتسوية النزاعات في المجتمعات المحلية، إضافة إلى معالجة المشاكل الحالية التي يعاني منها أشخاص ليسوا ضحايا، من قبيل مشاكل الفقر والهجرة.[62] وفي مواجهة النقص الكبير في التواجد الأساسي للدولة وللدعم، أخذت منظمات الضحايا تنهمك تدريجياً في أدوار أوسع وأصبحت نقاطاً مرجعية حقيقية للضحايا ومجتمعاتهم المحلية.

كانت إقامة شبكات الضحايا استراتيجية حاسمة الأهمية لتعزيز جهود المناصرة التي يبذلها الضحايا. ومن بين الأمثلة على منظمات الضحايا من مناطق مختلفة التي حشدت جهودها معاً، مجموعة خولوماني للدعم في جنوب أفريقيا، وشبكة النساء المتأثرات بالنزاع في نيبال، والتحالف الكونغولي للعدالة الانتقالية، ومنظمات الضحايا السورية التي صاغت ميثاق الحقيقة والعدالة، والمنصة الوطنية الغواتيمالية للضحايا. وقد عيّنت معظم هذه الشبكات مسؤولي تنسيق إقليميين يعملون على جمع معلومات عن احتياجات الضحايا على المستوى الشعبي ومن ثم نقلها إلى مستوى مركزي، كما ينقلون المعلومات في الاتجاه المعاكس إذ يوفرون معلومات أساسية من المستوى الوطني إلى المجموعات الشعبية. وتمثل شبكة إنوفاس نفسها مثالاً على شبكة دولية للضحايا ترمي إلى تعزيز أصوات الضحايا وقوتهم في جهود المناصرة الدولية. وتقوم هذه الشبكات بتيسير الجهود الجماعية للمطالبة بجبر الضرر، وتتيح صوتاً أقوى وموحداً، وبالتالي تتيح إمكانية وصول أفضل إلى صانعي السياسات الرفيعي المستوى. وتجدر الإشارة، مع ذلك، أن قيادة العديد من هذه الشبكات ظلت تقليدياً محصورة على الرجال. ولكن أظهر الأشخاص الذين جرت مقابلتهم في إطار إعداد هذا التقرير وعياً بالحاجة إلى تغيير هذا الوضع، ويتطلب تشجيع القيادات النسائية بعض الوقت وإجراءات لبناء القدرات، بين النساء والرجال على حدٍ سواء.

وثمة تحديات أخرى من بينها المحافظة على الدافعية بين الناجين ليواصلوا الدفع بمطالبهم لفترة طويلة من الزمن، بينما العديد منهم يتقدمون في السن أو يتوفون. ويعتقد البعض أن الحكومات تهدف في الواقع إلى خلق مثل هذا الواقع من خلال تأخير جبر الضرر، وذلك كاستراتيجية لإرهاق الضحايا وجعلهم ينسون مطالبهم.[63] ففي تونس، أخذ الضحايا يفقدون الأمل تدريجياً لأن جهود التعبئة المكثفة والناجحة لم تثمر عن أي نتائج، وهم يعربون عن الحاجة إلى دعم معنوي وسياسي من

58 مجموعة تركيز مع منظمات في آسيا، 15 أيلول/ سبتمبر 2021.

59 Philipp Schulz and Fred Ngomokwe, "Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice in Post-Conflict Uganda: The Participatory Potential of Survivors' Groups," in *Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice: How Societies Recover after Collective Violence*, ed. Janine Natalya Clark and Michael Ungar (Cambridge: Cambridge University Press, 2021), 119–42.

60 Gilmore and Moffett, "Finding a Way to Live with the Past: 'Self-Repair', 'Informal Repair', and Reparations in Transitional Justice."

61 مقابلة مع مجموعة خولوماني للدعم، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

62 مقابلة مع المجلس المجتمعي لحوض نهر كاوكا وأحواض تيتا مازاموريرو الصغيرة، وجمعية الناجين 'أسوكانيل' من منطقة تشيمالتينانغو، 6 كانون الثاني/ يناير 2022.

63 Yvette Selim, *Transitional Justice in Nepal: Interests, Victims and Agency* (Abingdon: Routledge, 2018) ومقابلة مع جمعية الناجين 'أسوكانيل' من منطقة تشيمالتينانغو، 6 كانون الثاني/ يناير 2022.

المجتمع الدولي لمواصلة ممارسة الضغط على الحكومة.[64] وبالنسبة لبعض الجماعات، ثبت أنه من الصعب إشراك الأجيال الأصغر سناً في هذا النضال. وتمثل شبكة النساء المتأثرات بالنزاع في نيبال مثالاً على كيفية التغلب على هذه الأمر، فقد أكدت الشبكة على رابطة واضحة بين الجرائم التي حدثت في الماضي وبين الجرائم الحالية ضد النساء وبين ظاهرة الإفلات من العقاب عن هذه الجرائم، وتمكنت الشبكة من تأسيس فرق مشتركة مؤلفة من نساء مسنات ونساء شابات.[65] ويُعتبر تحديد أهداف مشتركة واستراتيجية مشتركة أمراً حاسم الأهمية لنجاح هذه الشبكات ومنع الانقسام ضمنها، وهو ما حدث أحياناً في منظمات في نيبال وغواتيمالا.

64 مقابلة مع جمعية الكرامة، 10 شباط/ فبراير 2022.

65 مقابلة مع شبكة النساء المتأثرات بالنزاع، 16 كانون الثاني/ يناير 2022.

دور المجتمع الدولي

قبل الشروع في شرح الدور الحالي والدور المحتمل للمجتمع الدولي، من المهم توضيح ما نعتبره 'مجتمعاً دولياً'. لغرض إعداد هذه الورقة، نحن نعتبر المجتمع الدولي بأنه التمثيل الدولي في البلدان، من قبيل السفارات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة التي بوسعها تمويل عمليات العدالة الانتقالية ودعمها والتأثير عليها. لقد كان للمجتمع الدولي تأثير مهم على عمليات جبر الضرر، وذلك من خلال التمويل وغيره من الأنشطة. ففي نيبال، تم تمويل خطة الإغاثة المؤقتة عبر تبرع من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار. وفي بلدان أخرى، عملت ترتيبات التعاون الإنمائي والتمويل من الأمم المتحدة على دعم منظمات الضحايا أو يسرت إقامة منصات لهذه المنظمات لتجتمع معاً وتتعلق عن العدالة الانتقالية ووضع أهداف مشتركة واستراتيجيات للمناصرة. وأتاح هذا الدعم تعزيز منظمات الضحايا ومطالباتها بجبر الضرر. وأكد عدة مشاركين في الدراسة على أهمية هذه المنصات للعمل الشبكي الدولي وتبادل الخبرات بين منظمات الضحايا. ولا يقتصر تأثير ذلك على إتاحة التعلم المتبادل – مع الإقرار بحدود 'تصدير' التجارب الدولية[66] – بل يمثل أيضاً شكلًا من التضامن والدعم المتبادل. وتمثل تجربة شبكة إنوفاس مثالاً على ذلك، إذ يمكن أن تتوسع من خلال توفير دعم دولي أكبر.

وللأسف، ثمة خطر شائع بين منظمات الضحايا في العالم وهو الاعتماد المستمر على التمويل الدولي،[67] مما يقود إلى أزمات عندما يتضاءل هذا التمويل. ففي غواتيمالا ونيبال وجنوب أفريقيا، تضاءل التمويل الدولية وباتت منظمات الضحايا تكافح لمواصلة عملها. وعندما ينتهي النزاع، ينزع أن يتدفق التمويل الدولي، وهو يساعد العديد من منظمات الضحايا على أن تتشكل وأن تضفي المهنية على عملها. ولكن بما أن معظم عمليات العدالة الانتقالية تستغرق وقتاً طويلاً، فإن الاهتمام والدعم الدوليين يتحول تدريجياً نحو عمليات أحدث في أماكن أخرى تسعى لإحلال السلام. وبالتالي ينزع نضال الضحايا أن يستمر لفترة أطول من فترة توفر الدعم الدولي، مما يترك منظمات الضحايا تكافح للحصول على تمويل، مما يخلق أوضاعاً صعبة. ففي غواتيمالا، يعمل موظفو منظمات الضحايا تطوعياً، بينما يضطر موظفو مجموعة خولوماني للدعم في جنوب أفريقيا إلى استخدام وسائل مواصلات غير موثوقة للوصول إلى مناطق نائية حيث يعيش الناجون. وعادة ما يشعر قادة هذه المنظمات بمسؤولية أخلاقية إزاء الجماعات التي يمثلونها من أجل الوصول بالنضال إلى غايته حتى لو لم تتوفر لهم الموارد لتحقيق ذلك.[68] لذا يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بالاعتبار المدة الدولية التي تستغرقها معظم عمليات العدالة الانتقالية، إذ يتطلب ذلك استراتيجيات تمويل طويلة الأجل وتحديد توقعات واقعية بين متلقي الدعم، وإذا لم يحدث ذلك ينتهي الأمر بمنظمات الضحايا بأن تتنافس على مبالغ التمويل المحدودة نفسها، مما قد يقسّم حركات الضحايا في نهاية المطاف. ففي نيبال، أدت أنشطة جهة فاعلة دولية إلى إحداث انقسامات في منظمات الضحايا من خلال تمويل جانب محدد من العمل.[69] ويمكن للتمويل الدولي أن يتسبب بالضرر، ويتطلب الدعم المسؤول توخي الحساسية إزاء الديناميات والاحتياجات المحلية والتشاور مع منظمات الناجين.

لقد كان من بين القضايا السلبية الرئيسية التي حددها المشاركون في هذه الدراسة هي مسألة بعد ممثلي المجتمع الدولي عن منظمات الضحايا والناجين. ووصفت منظمات عديدة الجهات الفاعلة الدولية من قبيل السفارات أو وكالات الأمم المتحدة بوصفها تعمل أساساً في العواصم وتتفاعل مع فاعلين من المجتمع المدني على المستوى الوطني، ومن النادر أن تجري زيارات إلى المجتمعات المحلية للضحايا، وإذا جرت مثل هذه الزيارات فهي تقتصر على أوضاع الأزمات وليس بصفة مستمرة لتتمكن من فهم احتياجات المجتمع المحلي وديناميات. وبدلاً من ذلك، أعرب عدد من المشاركين في هذه الدراسة عن اعتقادهم بأن المجتمع الدولي يتقبل دون تمحيص ما تخبره به الدولة، وبالتالي يفشل في الضغط على الحكومة بما يكفي للامتثال بالتزاماتها إزاء الضحايا. كما أفاد المشاركون بأن أولويات المجتمع الدولي تنحصر بالمشاكل الحالية بدلاً من معالجة الماضي، وبالتالي فإنه يفشل في إدراك الرابط بين جرائم الماضي والحاضر وبين الإفلات من العقاب. وهذا يُظهر النقص العام

66 Selim, *Transitional Justice in Nepal: Interests, Victims and Agency*.

67 Schulz and Ngomokwe, "Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice in Post-Conflict Uganda: The Participatory Potential of Survivors' Groups."

68 مقابلة مع مجموعة خولوماني للدعم ومع مع جمعية الناجين 'أسوكانيل' من منطقة تشيمالتينانغو، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021، و 6 كانون الثاني/ يناير 2022.

69 مقابلة مع محامي معني بحقوق الإنسان في نيبال، 30 كانون الثاني/ يناير 2022، ومحادثة غير رسمية مع مستشار دولي بشأن عمليات العدالة الانتقالية في نيبال، 9 كانون الثاني، يناير 2022؛ Selim; Laplante, "Just Repair."

في الدعم من المجتمع الدولي الذي تشعر به العديد من المنظمات. فهي تتوقع ضغطاً أقوى على الحكومات لتنفيذ إجراءات جبر الضرر، وعمليات رصد دولية للأموال المخصصة لجبر الضرر. وبغية زيادة الثقة وتضييق هذه الفجوة، يجب على المجتمع الدولي بذل جهود أكبر للاستماع للناجين مباشرة، وتحقيق إدراك أقوى لتاريخ النزاع وديناميا‌ته.[70] وهذا يتطلب تواجد المزيد من الموظفين المحليين والدوليين لفترات طويلة الأجل، بدلاً من معدل الدوران العالمي بين الموظفين الدوليين، وهو أمر شائع للأسف.[71]

يتطلب خلق الثقة أيضاً إقامة علاقات أكثر مساواة بين الضحايا والمجتمع الدولي، فقد أعربت عدة منظمات عن عدم رضاها إزاء الطريقة التي تتم مخاطبة الضحايا عبرها، فقد لاحظت نزعة بين ممثلي المجتمع الدولي بأن يعمدوا إلى تعليم الضحايا وإلقاء محاضرات عليهم مستخدمين مصطلحات قانونية وفنية بدلاً من التكيف مع تجارب الضحايا ومنظورهم، ووضع قصص الضحايا والناجين كما يروونها هم في مركز المساعي الجارية. إضافة إلى ذلك، أشار الناجون أنهم ضاقوا ذرعاً بأن يُعاملوا كأفراد فقراء وعاجزين يستحقون الشفقة، أو كمستفيدين من إجراءات جبر الضرر وغيرها من عمليات العدالة الانتقالية بدلاً من أن يكونوا مشاركين فاعلين فيها. وفي الواقع، يفضل البعض أن يوصفوا بالناجين بدلاً من الضحايا. ويجب على ممثلي المجتمع الدولي والجهات المعنية الأخرى التوقف عن التعامل مع الناجين كأفراد مستضعفين وعاجزين، ومجرد متأثرين بالسياسات ومتلقين للدعم، فهم يريدون أن يعاملوا كفاعلين ناشطين لهم دور في تصميم السياسات التي تؤثر عليهم. وهذا يمثل شرطاً مسبقاً لإقامة الشراكات الجدية القائمة على المساواة التي يتوقعها الناجون. ومن الضروري أيضاً اعتبار الناجين والضحايا بوصفهم أصحاب حقوق ومواطنين يتمتعون بالمساواة، مما يمثل عنصراً رئيسياً من التحوّل الذي تسعى إجراءات جبر الضرر لتحقيقه.[72]

ثمة جانب آخر بوسع المجتمع الدولي تقديم المساعدة بشأنه، وهو رصد وتقييم تنفيذ إجراءات جبر الضرر وتأثيرها. إن قياس التأثير هو مسألة معقدة وغير متطورة بما يكفي، خصوصاً فيما يتعلق بجبر الضرر. ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة: قياس مدى فاعلية الآلية المعنية من حيث تحقيق أهدافها المؤسسية؛ وإلى أي مدى أثر ذلك على حياة الناجين ومجتمعاتهم المحلية؛ وما هو التأثير على المجتمع في مرحلة ما بعد النزاع.[73] لقد ركزت عمليات تقييم كثيرة على النهج الأول، مثلًا من خلال القياس الكمي لعدد المحاكمات أو عدد حالات جبر الضرر، أو عدد المشاركين.[74] أما الأمر الأكثر تشويقاً وجدية فهو تأثير جبر الضرر على الناجين ومجتمعاتهم المحلية. ولتقييم ذلك، من الضروري إشراك المجتمعات المحلية للضحايا إشراكاً وثيقاً لتحديد المؤشرات التي يجب قياسها لتحديد مدى التقدم. ويجب أن تقيس المؤشرات الجوانب التي تجعل إجراءات جبر الضرر ذات معنى جدي للضحايا. ومن بين الأمثلة على ذلك 'مشروع مؤشرات السلام اليومي' الذي يتضمن تطوير مؤشرات على نحو تشاركي بغية تقديم تأملات أكثر دقة لتجارب الناس في مواقع محددة في الأماكن التي يُطبق فيها المشروع.[75] ومع ذلك، ومن أجل إتاحة المقارنة بين السياقات والخروج بدروس أكبر في مجال العدالة الانتقالية، يجب أن تتوفر روابط كافية بين المؤشرات المحلية وبين أطر جبر الضرر العالمية. ويمكن للمجتمع الدولي إدارة هذا التوازن ونقل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات عبر السياقات المختلفة.

وإذا كان ممثلو المجتمع الدولي أكثر قرباً وأفضل إدراكاً لاحتياجات الناجين فسيساعدهم ذلك في ممارسة ضغط أكبر على الحكومات الوطني، وهذا يمثل أحد المطالب الرئيسية لمنظمات الضحايا. وقد نجح هذا الأمر في الماضي، فعلى سبيل المثال كان الضغط الدولي، بما في ذلك من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مهماً في إقناع الحكومة اللبنانية بتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً،[76] كما كان مهماً في ضمان مشاورة الضحايا في صياغة قانون لجنة الحقيقة والمصالحة في نيبال – رغم أن القانون الذي تم إقراره يختلف عن الصياغة المقترحة القائمة على التشاور مع الضحايا.[77] وبما أن تصميم عمليات العدالة الانتقالية وتنفيذها ينزع أن يستغرق وقتاً طويلاً، بما في ذلك حدوث انتكاسات كما يصف هذا التقرير، فمن

70 مقابلة مع جمعية الناجين 'أسوكانيل' من منطقة تشيمالتينانغو، 6 كانون الثاني/ يناير 2022؛ والمجلس المجتمعي لحوض نهر كاوكا وأحواض تيتا مازاموريرو الصغيرة،16 كانون الثاني/ يناير 2022؛ مجموعة تركيز مع منظمات الضحايا في آسيا، 15 أيلول/ سبتمبر 2021.

71 Séverine Autesserre, *Peaceland: Conflict Resolution and the Everyday Politics of International Intervention* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

72 مجموعة تركيز مع منظمات الناجين في أمريكا اللاتينية وآسيا، 13 و 15 أيلول/ سبتمبر 2021.

73 Hugo van der Merwe, Richard Chelin, and Masana Ndinga-Kanga, "'Measuring' Transitional Justice: Impacts and Outcomes," in *Transitional Justice: Theories, Mechanisms and Debates*, ed. Hakeem O. Yusuf and Hugo an der Merwe (London: Routledge, 2022), 281–300.

74 Vasuki Nesiah, "Transitional Justice Practice: Looking Back, Moving Forward" (Utrecht: Impunity Watch, 2016).

75 Roger Mac Ginty and Pamina Firchow, "Top-Down and Bottom-Up Narratives of Peace and Conflict," *Politics* 36, no. 3 (2016): 308–23.

76 مجموعة تركيز مع منظمات الناجين في آسيا، 15 أيلول/ سبتمبر 2021.

77 مقابلة مع محامي معني بحقوق الإنسان في نيبال، 30 كانون الثاني/ يناير 2022.

الأهمية الحاسمة أن يستمر الالتزام والدعم من المجتمع الدولي ومواصلة ممارسة الضغوط والرصد. ولا تقتصر أهمية ذلك على دعم الضحايا والناجين، ولكن أيضاً تعزيز مشاركتهم المتساوية، وقيادتهم لمنظماتهم. وتتيح مثل هذه المشاركة إقامة مجتمعات أكثر مساواة وشمولاً للجميع، مما يساعد في منع انتهاكات حقوق الإنسان ويزيد الأمن في المستقبل.

توصيات

استناداً إلى احتياجات الضحايا وتوقعاتهم من دعم المجتمع الدولي حسبما يصف هذا التقرير، ونظراً لاختلاف الاحتياجات المتعلقة بجبر الضرر بين السياقات، فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية لتحسين السياسة الدولية فيما يخص جبر الضرر:

1. يجب على المجتمع الدولي أن يضغط على الحكومات بشأن التزاماتها بتوفير إجراءات شاملة لجبر الضرر. ورغم أن المجتمع الدولي غالباً ما يركز على المساءلة بمعناها العام، إلا أن جبر الضرر أساسي للناجين، خصوصاً أولئك الذين وجدوا أنفسهم في أوضاع فقر. كما يشكل جبر الضرر عنصراً حاسماً في الانتصاف من العنف الذي جرى في الماضي وفي إعادة إدماج الناجين كمواطنين متساوين في المجتمع. لذا لا تقتصر أهمية جبر الضرر على التعامل مع الماضي، بل أيضاً دوره في إقامة مجتمع أكثر شمولاً للجميع. وثمة حاجة إلى الضغط السياسي الدولي للتحقق من أن جبر الضرر أكثر شمولاً من مجرد تقديم تعويضات، فيجب أن يغطي نطاقاً واسعاً من الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. يمكن لمجتمع الدولي أن يؤدي دور الوسيط بين الضحايا والحكومات لتحديد احتياجات الضحايا وتقييمها استناداً إلى الموارد المتوفرة والقدرات المؤسسية، وذلك للمساعدة في تصميم حُزم جبر الضرر والاستجابة لاحتياجات الضحايا. وقد ينطوي ذلك على اعتماد نُهج مرنة حيث تتوفر مجموعة من الخيارات للضحايا ليختاروا منها. ويُعتبر الإقرار بالانتهاكات وتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي أمران حاسما الأهمية كأساس لأي حُزمة لجبر الضرر.

3. بغية جعل جبر الضرر ذو معنى للضحايا والناجين، يجب أن يكون لمنظمات الضحايا الشعبية دور مركزي في تصميم برامج جبر الضرر وتنفيذها وتقييمها. يجب على المجتمع الدولي ألا يكتفي بالضغط على الحكومات لإتاحة مشاركة الضحايا في عمليات جبر الضرر، بل أيضاً تقديم الدعم لمنظمات الضحايا والناجين لتعزيز مشاركتها في الجوانب المختلفة لهذه العملية. وبوسع تعزيز التحالفات بين الضحايا والناجين أن يساعدهم أن يصبحوا محركين للتغيير، وليس فقط فيما يتعلق بحقوق الضحايا، بل أيضاً إحداث تحول في التحديات المنهجية من قبيل التمييز، والنزعة العسكرية، وانعدام المساواة. ويجب أن يتضمن الدعم تمويلاً ولكن لا يجب أن يقتصر عليه. يجبل على المجتمع الدولي القيام بما يلي أيضاً:

   أ. أن يكون أكثر صراحة في دعمه لمنظمات الناجين. ويعتقد الناجون أن الدولة ستأخذ أصواتهم بالاعتبار على نحو أكبر إذا كانوا مدعومين من المجتمع الدولي. ويوفر الدعم الدولي، سواء المالي أم السياسي، مصدراً مهماً لإضفاء الشرعية على الناجين، مما يساعدهم في مواصلة المطالبة بحقوقهم والتعبئة في النضال الطويل الأجل من أجل تحقيق جبر الضرر. ويبج أن يستند هذا الدعم إلى المساواة، وليس إلى تصور الضحايا والناجين على أنهم أفراد مستضعفين لا فاعلية لهم.

   ب. دعم الناجين والضحايا من خلال توفير منصات ليجتمعوا معاً في شبكات وطنية ودولية، مما يساعدهم في تحديد احتياجات وأهداف عامة ومشتركة لاستخدامها في تطوير عمليات لممارسة الضغط وحشد التأييد. وتمثل لجان المختفين في لبنان وسوريا، وشبكة إنوفاس نفسها، أمثلة على الكيفية التي بوسع بناء الحركات أن يشكل من خلالها جزءاً من عمليات الجبر غير الرسمية. يجب على المجتمع الدولي أن يدعم بفاعلية مثل هذه العمليات وأن يخلق فضاءات للعمل الشبكي للتفاعل مع صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

   ج. التحقق من اشتراك الضحايا والناجين من مختلف الأجيال والأنواع الاجتماعية والجماعات الإثنية في بناء حركة لممارسة الضغط من أجل تحقيق جبر الضرر، ويشكل العمل الذي قامت به شبكة النساء المتأثرات بالنزاع في نيبال مثالاً على ذلك.

   د. توفير معلومات وتدريبات حول جبر الضرر، بما في ذلك الدروس المستفادة من التجارب الدولية، ومهارات المناصرة والدعوة، ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، والاحتياجات الأخرى التي قد تعرب عنها المنظمات.

هـ. تقديم الدعم استناداً إلى معرفة مباشرة باحتياجات المنظمات وديناميات العلاقات بينها، بحيث يعتمد على علاقة مساواة بين منظمات الناجين وبين الجهات المانحة. وهذا يتطلب انهماكاً مستمراً مع منظمات الضحايا على المستوى الشعبي، بدلاً من استخدام منظمات المجتمع المدني من المستوى الوطني كوسطاء.

و. تصميم استراتيجيات دعم طويلة الأجل بدلاً من الاستراتيجيات القصيرة الأجل أو الظرفية، وذلك لأن عمليات جبر الضرر تنزع أن تكون طويلة. يجب على الجهات المانحة الدولية ضمان الاستدامة و/أو وضع خطة خروج، وذلك لتجنب الانتكاسات غير المتوقعة عندما ينتهي الدعم.

4. نادراً ما يُقدم الدعم النفسي الاجتماعي كإجراء من إجراءات جبر الضرر، رغم أنه حاسم الأهمية لتمكين الضحايا والناجين من التحدث عن الجرائم على شهدوها وليتمكنوا من إعادة بناء حياتهم. يجب على المجتمع الدولي أن يصر على تقديم مثل هذا الدعم، والمساهمة في مكافحة الوصم الشائع المحيط بالصحة العقلية. وتُظهر الأمثلة من غواتيمالا وكولومبيا كيف يمكن تقديم الدعم النفسي الاجتماعي بطرق ملائمة ثقافياً.

5. يُعتبر الحفاظ على الذاكرة والإقرار بالجرائم التي ارتكبت عنصراً رئيسياً في إجراءات جبر الضرر للضحايا والناجين في جميع أنحاء العالم. وتُظهر حالتا غواتيمالا والمغرب أن تقديم تعويضات دون الإقرار بالجرائم لا يشكل جبراً حقيقياً للضرر؛ وكذلك الإقرار بالجرائم دون تقديم تعويضات مادية. يجب على المجتمع الدولي الإصرار على هذا الأمر في تعاطيه مع الحكومات الوطنية. وثمة طريقة أخرى لتعزيز الإقرار بجرائم الماضي تتمثل في دعم عمليات شعبية للمحافظة على الذاكرة التاريخية. ويمكن لهذا أن يمكن الناجين من الشعور بالجبر المعنوي وبناء سردهم الخاص. وغالباً ما يتعارض هذا السرد مع السرديات لرسمية بشأن الماضي والتي قد تقلل من شأن الجرائم التي جرت والمسؤولية الرسمية عنها. ويجب على مثل هذه العمليات لحفظ الذاكرة أن تقر بفاعلية الناجين، ولا سيما النساء، وذلك كخطوة نحو إحداث تحول في الهياكل والعلاقات في مجال المساواة بين الجنسين. مع ذلك، يجب على عمليات دعم 'الجبر غير الرسمي' ألا تزيح العبء واللائمة عن الدولة، إذ يتفق الناجون على أن جبر الضرر يجب أن يأتي من الدولة في نهاية المطاف.

6. يجب أن تستجيب إجراءات جبر الضرر إلى الظروف المحددة للجماعات المختلفة من الضحايا. ويُعتبر النوع الاجتماعي عنصراً مهماً في هذا المجال. وما زالت بلدان من قبيل نيبال وغواتيمالا مترددة في توفير جبر للضرر إزاء العنف الجنسي. يجب على المجتمع الدولي أن يدفع نحو هذا الأمر، وفي الوقت نفسه الإقرار بأن ثمة مضامين أوسع للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بمشاركة النساء والتأثيرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي على الجرائم الأخرى المرتكبة ضد النساء والرجال أو أفراد أسرهم. ويجب مراعاة الأوضاع المحددة للأرامل، والأطفال الضحايا، وأفراد مجتمع الميم الموسع.

7. يجب على المجتمع الدولي، وحسب ولاية كل مؤسسة من مؤسساته، تقديم المشورة والدعم لعمليات إخضاع الشركات المتعددة القوميات والأطراف الثالثة الأخرى التي تواطأت في انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة بشأن تقديم الانتصاف للضحايا.[78] ويمكن القيام بذلك من خلال دعم الضحايا والناجين في دعاوى التقاضي الاستراتيجي ضد الشركات في المحاكم الوطنية أو الدولية. يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يقيم مسؤوليته أيضاً وأن يتصرف وفقاً لذلك، مثلاً من خلال تشجيع الأبحاث المعنية بالمسؤولية الدولية في لجان الحقيقة، أو الشروع بتحقيقات خاصة به.

78 عملت الأمم المتحدة على عمليات مقاضاة استراتيجية معنية بانتهاكات حقوق الإنسان كما دعمت مثل هذه العمليات، بما في ذلك دعاوى ضد شركات دولية من قبيل قضية لوتي أوتشو الغواتيمالية ضد شركة تعدين كندية. انظر على سبيل المثال Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Strategic Litigation for Gender-Based Violence: Experiences in Latin America" (Geneva, 2021), https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/WRGS/SL-LatinAmerica-EN.pdf.

مسرد المراجع

Autesserre, Séverine. *Peaceland: Conflict Resolution and the Everyday Politics of International Intervention*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

Bueno-Hansen, Pascha. "The Emerging LGBTI Rights Challenge to Transitional Justice in Latin America." *International Journal of Transitional Justice* 12, no. 1 (2018): 126–45.

Butti, Elena, and Brianne McGonigle Leyh. "Intersectionality and Transformative Reparations: The Case of Colombian Marginal Youths." *International Criminal Law Review* 19, no. 5 (2019): 753–82.

Gilmore, Sunneva, and Luke Moffett. "Finding a Way to Live with the Past: 'Self-Repair', 'Informal Repair', and Reparations in Transitional Justice." *Journal of Law and Society* 48, no. 3 (2021): 455–80.

Ginty, Roger Mac, and Pamina Firchow. "Top-Down and Bottom-Up Narratives of Peace and Conflict." *Politics* 36, no. 3 (2016): 308–23.

Gready, Simeon. "The Case for Transformative Reparations: In Pursuit of Structural Socio-Economic Reform in Post-Conflict Societies." *Journal of Intervention and Statebuilding* 16, no. 2 (2021): 182–201. https://doi.org/10.1080/17502977.2020.1852833.

Greiff, Pablo De. "Articulating the Links Between Transitional Justice and Development: Justice and Social Integration." In *Transitional Justice and Development. Making Connections*, edited by Pablo De Greiff and Roger Duthie, 28–75. New York: Social Science Research Council, 2009.

Guillerot, Julie. "Reflections on the Collective Dimension of Reparations: Where We Are ? Where To Go ?" Belfast: Queen's University Belfast, 2022.

Impunity Watch, and UNAMG) Alliance to Break the Silence and Impunity (ECAP, MTM. "Changing the Face of Justice: Keys to the Strategic Litigation of the Sepur Zarco Case." Guatemala City, 2017.

International Center for Transitional Justice. "'To Walk Freely with a Wide Heart': A Study of the Needs and Aspirations for Reparative Justice of Victims of Conflict- Related Abuses in Nepal." New York: International Center for Transitional Justice, 2014.

Laplante, Lisa J. "Just Repair." *Cornell International Law Journal* 48, no. 3 (2015): 513.

Lykes, M. Brinton, Alison Crosby, and Sara Beatriz Alvarez. "Redressing Injustice, Reframing Resilience: Mayan Women's Persistence and Protagonism as Resistance." In *Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice: How Societies Recover after Collective Violence*, edited by Janine Natalya Clark and Michael Ungar, 210–33. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

Merwe, Hugo van der, Richard Chelin, and Masana Ndinga-Kanga. "'Measuring' Transitional Justice: Impacts and Outcomes." In *Transitional Justice: Theories, Mechanisms and Debates*, edited by Hakeem O. Yusuf and Hugo an der Merwe, 281–300. London: Routledge, 2022.

Nesiah, Vasuki. "Transitional Justice Practice: Looking Back, Moving Forward." Utrecht: Impunity Watch, 2016.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. "Strategic Litigation for Gender-Based Violence: Experiences in Latin America." Geneva, 2021. https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/WRGS/SL-LatinAmerica-EN.pdf.

Park, Augustine SJ, and Madalena Santos. "Working Paper: South Africa's Reparations Gap," no. May (2021): 1–20.

Pradier, Aurélien, Maxine Rubin, and Hugo van der Merwe. "Between Transitional Justice and Politics: Reparations in South Africa." *South African Journal of International Affairs* 25, no. 3 (2018): 301–21.

Robins, Simon. "An Empirical Approach to Post-Conflict Legitimacy: Victims' Needs and the Everyday." *Journal of Intervention and Statebuilding* 7, no. 1 (2013): 45–64.

Robins, Simon, Paul Gready, Ahmed Aloui, Kora Andrieu, Hajer Ben Hamza, and Wahid Ferchichi. "Transitional Justice from the Margins: Collective Reparations and Tunisia's Truth and Dignity Commission." *Political Geography* 94, no. 2022 (2022): 1–10.

Sanchez Parra, Tatiana. "The Hollow Shell: Children Born of War and the Realities of the Armed Conflict in Colombia." *International Journal of Transitional Justice* 12, no. 1 (2018): 45–63.

Schulz, Philipp, and Fred Ngomokwe. "Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice in Post-Conflict Uganda: The Participatory Potential of Survivors' Groups." In *Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice: How Societies Recover after Collective Violence*, edited by Janine Natalya Clark and Michael Ungar, 119–42. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

Selim, Yvette. *Transitional Justice in Nepal: Interests, Victims and Agency*. Abingdon: Routledge, 2018.

Slyomovics, Susan. "Fatna El Bouih and the Work of Memory, Gender, and Reparation in Morocco." *Journal of Middle East Women's Studies* 8, no. 1 (2012): 37–62.

Sveaass, Nora, and Anne Margrethe Sønneland. "Dealing With the Past: Survivors' Perspectives on Economic Reparations in Argentina." *International Perspectives in Psychology* 4, no. 4 (2015): 223–38.

United Nations General Assembly. "Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation. General Assembly Resolution 60/147 of 16 December 2005," 2005.

Uprimny Yepes, Rodrigo. "Transformative Reparations of Massive Gross Human Rights Violations: Between Corrective and Distributive Justice." *Netherlands Quarterly of Human Rights* 27, no. 4 (2009): 625–247.

Waardt, Mijke De. "Are Peruvian Victims Being Mocked?: Politicization of Victimhood and Victims' Motivations for Reparations." *Human Rights Quarterly* 35, no. 4 (2013): 830–49.

Weber, Sanne. "Trapped between Promise and Reality in Colombia's Victims' Law: Reflections on Reparations, Development and Social Justice." *Bulletin of Latin American Research* 39, no. 1 (2020): 5–21.

المرفق 1: قائمة الجهات التي تمت مقابلتها

نتوجه بالشكر الجزيل لمنظمات الناجين التي شاركت في هذا البحث:

- التحالف الكونغولي من أجل العدالة الانتقالية (CCJT) (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- جمعية الضحايا "ولادة جديدة في القرن الـ 21" (كولومبيا)
- جمعية العدالة ورد الاعتبار (تونس)
- جمعية الكرامة (تونس)
- جمعية الناجين 'أسوكانيل' من منطقة تشيمالتينانغو (غواتيمالا) (ASOQ'ANIL)
- جمعية حلقة وصل سجن-مجتمع (المغرب)
- رابطة أمهات ساحة مايو (الأرجنتين)
- رابطة الحركة الوطنية لضحايا النزاع المسلح الداخلي (غواتيمالا)
- رابطة عائلات قيصر (سوريا)
- شبكة النساء المتأثرات بالنزاع (نيبال)
- شبكة عائلات المختفين في نيبال (NEFAD) (نيبال)
- شبكة فرانسيسكو خافيير أوكامبو سيبيدا لحقوق الإنسان/ حركة ضحايا جرائم الدولة (MOVICE) (كولومبيا)
- لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان (لبنان)
- مبادرة الأشخاص والنساء المستضعفين الساعين لتحقيق تنمية متكاملة (IPVFAD) (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- المجلس المجتمعي لحوض نهر كاوكا وأحواض تيتا مازاموريرو الصغيرة (كولومبيا)
- مجموعة خولوماني للدعم (جنوب أفريقيا)
- منظمة أصوات الناجين (الأرجنتين)
- منظمة التنسيق الوطني للأرامل في غواتيمالا (غواتيمالا) (CONAVIGUA)
- منظمة تعافي (سوريا)
- نشكر أيضاً محامي حقوق الإنسان النيبالي الذي جرت مقابلته لإعداد هذا البحث، وموظف دولي معني بحقوق الإنسان، لما قدماه من نصائح بصفة غير رسمية.

Impunity
Watch